الأمم المتحدة A/69/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **١٠**

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

خطاب الحاج يحيى جامح، رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحب الحاج يحيى جامح، رئيس جمهورية غامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الحاج يحيى جامح، رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جامح (تكلم بالإنكليزية): أشكر الله سبحانه وتعالى على إعطائي فرصة أخرى لمخاطبة هذه الهيئة العالمية، في الوقت الذي تترنح الحضارة البشرية على شفا كارثة كبرى. قبل متابعة كلامي، اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانينا الحارة بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وبينما أتمنى لكم النجاح، أود أن أؤكد دعم غامبيا لكم وتعاونها معكم خلال الولاية التي أنتم فيها رئيسا للجمعية. كما أود أن أشيد بسلفكم، السيد جون ويليام آش، لقيادته الماهرة بصفته رئيسا للجمعية العامة.

من المعروف جيدا أن الظلم، والجور، والاستبعاد، والجشع أمور تساهم في خلق التوترات الدولية التي يمكنها أن تؤدي إلى عواقب كارثية، وصراعات، وحروب، وموت، ودمار. ونحن نشهد اليوم جمودا من الأمم المتحدة يبعث على الأسى، حيث هناك استغلال من الدول الأعضاء القوية لأشد الأعضاء ضعفا على نحو لا مبرر له؛ أو فرض جزاءات اقتصادية ومالية غير عادلة على دول أعضاء أخرى؛ أو تعرّض غيرها من الدول للبلطجة ونهب مواردها الطبيعية؛ أو شنّ الحروب ضد البعض الآخر باسم الديمقراطية، والحرية، وتغيير النظام. وكل هذه الأعمال تستند إلى ادعاءات كاذبة.

ليس هذا السيناريو هو الذي توخاه السادة النبلاء والموقرون، المؤسسون للأمم المتحدة وميثاقها. إن ما توخاه أولئك الآباء المؤسسون العظماء للأمم المتحدة قبل أكثر من نصف قرن من الزمن هو إيجاد هيئة عالمية تلتزم بتعزيز

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

مبادئ ومُثُل السلام والأمن، والنهوض بقضيتَي العدل والمساواة؛ وتوفير الحرية للجميع؛ واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، الغنية منها أو الفقيرة، والسوداء منها أو البيضاء، والكبيرة منها أو الصغيرة؛ واحترام القيم الاجتماعية، والروحية، والدينية، والثقافية، لجميع الشعوب. لذلك، بغية التمسك بالمبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة، على الدول الأعضاء أن تتجنب تعزيز جميع أشكال العدوان، والمواجهة، والتوترات الخطيرة من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، في سعي منها لتحقيق مصالحها الوطنية الفردية أو الجماعية على حساب دول أخرى. والواقع أن السعي لتحقيق مصلحة فردية على حساب أمن دول أخرى ومصالحها المشروعة لهو عمل إجرامي.

ومن الثابت أنه عندما تتحول توترات كبرى إلى نزاعات أو حروب، فإن الاقتصاد العالمي ككل يتعرض للمعاناة، مع حدوث اختلالات أو انتكاسات كبيرة في البلدان النامية. وبدا ذلك واضحا في أعقاب الصراعات الإقليمية أو الدولية السابقة، عندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، على سبيل المثال، مع تحّمل البلدان النامية العبء الأكبر لآثارها المرهقة. باختصار، يجب ألاّ ينظر إلى الأمم المتحدة كهيئة عالمية تسبب الأذى، وإنما كهيئة عالمية شاملة لا تدافع عن مصالح القلة والأقوياء فحسب، ولكن عن جميع دولها الأعضاء.

وتنوّه غامبيا مع الارتياح بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، بعنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، وما نتج عنها من إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومنتديات استشارية مرتبطة به، بما في ذلك منتدى الاستشارات الإقليمية الأفريقية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وفي حين تقدّر غامبيا مقترحات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المأمول للأهداف والمرامي المحددة حتى الآن أن تندرج في برنامج متكامل وتحويلي يعتمد في نهاية المطاف على المكاسب التي تحققت من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بغية التصدي بشكل كامل للعديد من التحديات الصعبة التي نواجهها اليوم.

وفي هذا الصدد، نرحب باختيار موضوع هذه الدورة، ألا وهو ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. إن هذا الموضوع هو في الواقع هام وحسن التوقيت، حيث يوفر زخما جديدا لرغبتنا العارمة في تحديد مجموعة من الأولويات العالمية لتوجيه خطة التنمية على الصعيد الدولي، حالما تنتهي مدة الأهداف الإنمائية للألفية في نهاية عام ٢٠١٥. ومع ذلك، وبإطلاق هذه المبادرة الجديدة للتغيير التحويلي، يجب ألاّ نسمح للبدع الجديدة بتغطية أي قصور في تجربة الأهداف الإنمائية للألفية. فهناك حاجة إلى إجراء تقييم لإنجازات تلك الأهداف وإخفاقاتها، وهناك في الواقع حاجة إلى تحديد الدعم للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية، التي قد لا تزال تواجه صعوبات في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الهامة قبل نهاية عام ٢٠١٥.

وفي الوقت الذي يواجه العالم تحديات متعددة ومعقدة، ثمة ضرورة إلى إيلاء الاهتمام للدور القيادي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، والعدالة، والحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعوب. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون بعيد المنال، ما لم تبدأ الأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها الأساسية بشكل جدي، وتمارس دورها القيادي في مواجهة مجموعة من الأزمات المحلية والدولية التي تعرقل تحقيق التنمية. وتبرز في الوقت الحالي بضع مسائل لا يزال يتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا قياديا فيها.

أولا، هناك فيروس إيبولا، وهو حمى نزفية مميتة أودت بحياة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص في غرب أفريقيا، معظمهم في أكثر البلدان تضررا وهي جمهوريات غينيا وسيراليون وليبريا. وقد حذّرت منظمة الصحة العالمية أنه إذا لم تُبذل جهود كبيرة على الفور، فسيتم فقدان المزيد من الأرواح، وسوف تقع اقتصادات تلك البلدان تحت ضغط شديد. وتوقّع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالفعل أنه نظرا للاختلالات القائمة ضمن القوى العاملة والقطاعات الإنتاجية في اقتصادات تلك البلدان، فإن الانخفاضات في النمو الاقتصادي لكل منها يمكن أن تتراوح بين ١,٥ و ٣,٥ نقطة مئوية، إذا بقيت الظروف الراهنة دون رادع.

وبالنسبة إلى تلك البلدان المتضررة، إن جميع الجهود الإنمائية معلّقة الآن بينما تعمل على مكافحة هذا المرض المعدي والقاتل. ومن المشجع أن حكومة الولايات المتحدة قد خصّصت، ولو متأخرة بالأحرى، بعض الأموال والأصول العسكرية للحد من انتشار هذا المرض.

وتمثل هذه اللفتة أكثر من مجرد مساعدة إنسانية. فهي، كما قال الرئيس أوباما، تصب في مصلحة الأمن الوطني للولايات المتحدة أيضاً. وهذا صحيح لأنه في عالم معولم ومترابط، يمكن للأمراض المعدية أن تنتقل بسهولة إلى أي جزء في العالم. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور ريادي في تعبئة الدعم الدولي لمكافحة فيروس إيبولا، الذي يشكل خطراً واضحاً لا يهدد غرب أفريقيا فحسب، بل والعالم أجمع. ونود أن نشكر الاتحاد الروسي لكونه من أوائل الدول الكبرى التي استجابت لتفشي فيروس إيبولا القاتل من خلال توفير الأفرقة العلمية والطبية لبعض تلك البلدان بمجرد الإعلان عن تفشي المرض.

ثانياً، يشهد العالم منذ بعض الوقت أبشع وأعنف أشكال الإرهاب التي أطلقتها وحوش بشرية ذات نوازع شيطانية وسادية تتنكر في هيئة متشددين إسلاميين، يتصرفون ظاهرياً باسم الإسلام النقي. وهؤلاء، في الحقيقة، هم أبناء العار وادعاءاتهم المخزية والخادعة بالإيمان بالدين الإسلامي الحنيف والمسالم هي، في الواقع، إهانة لا للمسلمين الحقيقيين كافة فحسب، بل ولنبينا والبشرية عموماً.

وقبل ظهور المجاهدين في إيران ولاحقا في أفغانستان في الثمانينيات من القرن الماضي، وهي الحركة التي ارتبطت في وقت لاحق بالإرهاب الإسلامي في وسائط الإعلام الغربية الرئيسية في تجاهل تام لنشأتها ورعاية الدول الغربية لها لكي تخوض حروباً بالوكالة ضد الثورة الإسلامية في إيران والسوفييت في أفغانستان، لم يكن هناك وجود لما يسمى بالإرهاب الإسلامي. ولم يرتبط الإسلام في كل تاريخه بالعنف أو الإرهاب إطلاقاً، لأن تلك الأنشطة حرام على المسلمين، أو محظور عليهم ارتكابها. إن الإسلام هو دين السلام والتسامح ولا علاقة له بأنشطة تلك العصابات المناوئة للإسلام المكونة من مجرمين عتاة، لا ينشرون سوى الكراهية العميقة للحياة الإنسانية ولا غاية لهم سوى تدنيس الإسلام والافتراء عليه.

وعليه، فإن مختلف جماعات الكراهية الغادرة تلك لا يمكن ربطها بالإسلام، لأن ديننا الإسلامي نقي وفريد، وبالتالي لا يمكن أن يصنف إلى درجات متفاوتة كالإسلام المعتدل أو الإسلام الديمقراطي أو الإسلام المتطرف أو الإسلام العنيف. ببساطة، إن الإسلام دين نقاء يحض على أفضل أشكال السلوك البشري والعلاقات بين البشر، في جملة فضائل أخرى، فرضها الله الخالق سبحانه وتعالى. وبعبارة أخرى، فإن أتباع تلك الجماعات المجنونة الهامشية من قطاع الطرق والعصابات، مثل جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا وتنظيم القاعدة، هم عناصر إجرامية خطيرة وأعداء للحضارة الإنسانية والتنمية، وبالتالي يجب محوهم من على وجه الأرض، لأننا لسنا في حاجة إليهم.

ثالثاً، لا يزال الوضع في الشرق الاوسط متقلباً للغاية، والأمم المتحدة ترصد دورة العنف في المنطقة بلا حول ولا قوة. وفي النزاع الذي اندلع مؤخراً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لقي ما يقرب من ٢ ٠٠٠ شخص من قطاع غزة، معظمهم من النساء والأطفال، مصرعهم على يد الجيش الإسرائيلي، وحوالي ٧٠ اسرائيلياً، جميعهم من الجنود باستثناء ثلاثة أطفال فقدوا حياتهم. واستمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، رغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة لضبط النفس، أمر غير مقبول، لأنه يقوض أي آفاق لتحقيق حل الدولتين. وحكومة الولايات المتحدة كانت تقوم بدور وساطة استراتيجي ومفيد للغاية في السابق، ولكن يتعين على الأمم المتحدة الآن أن تضطلع بدورها الريادي في السعي إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة ومقبولة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

رابعاً، وفي إطار ولاية الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في تعزيز السلم والأمن العالميين وتحقيق مزيد من التفاهم بين الشعوب من مختلف الخلفيات والثقافات، يجب عليها أن تبذل المزيد من الجهد للمناداة بثقافة السلام والتسامح والتفاهم، ليس بين الأديان الكبرى في العالم فحسب، بل وبين الدول الأعضاء ذاتها أيضاً. وهذا أمر مهم، حيث مازلنا نشهد دعاية متزايدة قائمة على التضليل والتحريف، خاصة من قبل وسائط الإعلام الغربية، بشأن الإسلام عموماً وتطبيق الشريعة، وخاصة في المملكة العربية السعودية. إن المملكة العربية السعودية هي مهد الإسلام، والشريعة هي النظام القانوني في الإسلام والدستور الإلهي الوحيد لا للمملكة العربية السعودية فحسب، بل للدول الإسلامية كافة. ولذلك، فإن الانتقادات المستمرة والتضليل بشأن تطبيق الشريعة في المملكة العربية السعودية أو في أي مكان آخر أمر مهين ومقيت. وهي إهانة لكل المسلمين الحقيقيين أن توصف الشريعة بالهمجية. وفي واقع الأمر، فإن أكثر القوانين همجية هي تلك التي لا تستند إلى أي تعاليم إلهية. فالشريعة هي النظام القانوني الذي شرعه الله تعالى للمسلمين كافة، وسنطبقها بحذافيرها.

وفي السياق نفسه، ينبغي الثناء على الجمعية العامة لإعلانها قبل عامين عن أسبوع الوئام العالمي بين الأديان. وحثت الدول الأعضاء على تحديد الأسبوع الأول من شباط/فبراير من كل عام كأسبوع للوئام العالمي بين الأديان، تنشر فيه رسائل حسن النية والتسامح من خلال المساجد والكنائس وأماكن العبادة الأخرى. ومع أن هذه كانت بداية طيبة لتعزيز السلام والوئام بين الأديان والشعوب من مختلف النظم العقائدية، يجب على الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد لمواجهة الهجمات المستمرة على الإسلام، وخاصة من جانب من لا يؤمنون حتى بوجود خالق أعلى هو الله. وليس لأولئك الكفار صفة أخلاقية لوصف أي دين – لأنهم لا يؤمنون بالله، والدين لله – أياً كان ما قد يقال عن دين نقي وصادق وحنيف كالإسلام.

أخيراً، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها المركزي في معالجة المظالم المرتبطة بالتطبيق الأحادي أو الثنائي للجزاءات الاقتصادية والمالية من جانب إحدى الدول الأعضاء ضد دولة أخرى كأداة قسرية للسياسة الخارجية، نظراً لتعارض ذلك مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والمبادئ والمعايير التي تحكم التعايش السلمي بين الدول ذات السيادة. وفي هذا الصدد، تدعو غامبيا حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه على كوبا منذ زمن طويل دون قيد أو شرط، حيث أنه تسبب في صعوبات لا توصف للشعب الكوبي. أليس من قبيل المفارقة أن الدولة التي تتكلم اليوم عن احترام سيادة أوكرانيا وحريتها في اختيار أسلوب حياتها هي نفس الدولة التي تُبقي على نظام للعقاب الجماعي غير المبرر ضد الشعب الكوبي لما يقرب من خمسة عقود، مما

دمر اقتصاده، ببساطة لأن الكوبيين، تماماً كالأوكرانيين اليوم، اتجهوا قبل عقود إلى نظام حكم من اختيارهم؟

وهذا يقودني إلى موضوع تغير المناخ. فتغير المناخ والتنمية أمران يرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وتغير المناخ له أثر ملموس في البلدان كافة، وفي البلدان النامية بشكل خاص، حيث أنه يقوض قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

ومع أن أفريقيا ليست مسؤولة عن التلوث والعوامل الأخرى المسببة لتغير المناخ، فهي الأكثر معاناة. وفي ظل اعتماد ٩٦ في المائة من الزراعة في أفريقيا على مياه الأمطار والتقديرات التي تشير إلى فقدان ٥٠ في المائة من الوظائف المرتبطة بمصائد الأسماك بحلول عام ٢٠٥٠، فإن تغير المناخ ينذر بعواقب وخيمة على سبل العيش في أفريقيا. وغامبيا تؤمن بقوة أن التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ يتطلب استجابة عالمية وحاسمة وفي الوقت المناسب. وهذا التحدي ينبغي أن يوحدنا، لا أن يفرق بيننا. وفي هذا الصدد، فإن غامبيا تنضم للبلدان الأخرى المتضررة من تغير المناخ والجماعات المتقاربة التفكير في حث الدول المتقدمة النمو الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو بالكامل.

وفي عام ١٩٧٤، اعتمدت الجمعية الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار ٣٢٠١ (دإ-٦))، الذي صمم لمعالجة بعض الشواغل المشروعة للبلدان النامية، مثل تحسين شروطها للتجارة وغيرها من المسائل المتعلقة بالنهوض بنظام اقتصادي دولي أكثر إنصافاً. وكثير من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ألهمت النظام الاقتصادي الدولي الجديد بقي بدون حل، بعد أربعة عقود من ذلك الإعلان التاريخي. وفي حين أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تسترعي انتباهنا اليوم، يجب ألا نغفل تلك الشواغل القديمة للبلدان النامية ونلقي بها في مزبلة التاريخ. وباختصار، يجب ألا تنحى شواغلها القديمة، ولا تطلعاتها الجديدة، جانباً بعد الآن. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن أساس أي برنامج تحولي ينبغي أن يبدأ منطقياً بإصلاح حقيقي لمؤسسات الحوكمة العالمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى العضوية الحالية لمجلس الأمن، فقد بات إصلاح ذلك الجهاز المهم في المنظمة العالمية أمراً طال انتظاره. ونحن القادة الأفارقة ندعو منذ وقت طويل إلى ضرورة استعادة فعالية الأمم المتحدة وشرعيتها من خلال تخصيص مقعدين دائمين مع حق النقض الكامل، فضلا عن مقعدين غير دائمين في مجلس الأمن بغية عكس الحقائق الجيوسياسية الحالية.

وإذا لم يكن بالإمكان تلبية المطالب بشأن إصلاح مجلس الأمن تحقيقاً للإنصاف والعدالة، يجب أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات ملموسة لتولي جميع صلاحيات مجلس الأمن ومسؤولياته، بما في ذلك سلطة فرض الجزاءات. وبموجب هذا الترتيب، ينبغي أن يصوت الأعضاء كافة على جميع قرارات الجمعية العامة ويكون إقرارها بأغلبية أعضائها، بما يضمن وجود هيئة عالمية أكثر ديمقراطية وشفافية تدعى الأمم المتحدة.

وفي ملاحظة أخيرة، أريد أن أسترعي انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى ظاهرة متكررة وغامضة جداً وتتمثل في انقلاب وغرق قوارب معظم ركابها من المهاجرين الأفارقة السود الباحثين عن مراع أكثر اخضراراً في الغرب، إلا أن الأمر ينتهي بهم داخل أكياس للجثث على السواحل الأوروبية. ومن الغريب، أن تلك البلدان، التي تتظاهر بمحبتها الجارفة للأفارقة حتى أنها تعظ القادة الأفارقة دائماً بشأن الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حياة الإنسان وحقوقه، تبدي هدوءاً مريباً إزاء ذلك السلوك الخطير والعنصري واللاإنساني للغاية والمتمثل في التسبب عمداً في غرق قوارب تحمل الأفارقة السود، واختيار عدد قليل من المحظوظين لإنقاذهم وإرسالهم إلى معسكرات اعتقال، تسمى مخيمات طالبي اللجوء. ولا تقل

تلك المخيمات سوءاً عن معسكرات الاعتقال النازية، ولم يدق أحد ولا بلد أو مؤسسة لحقوق الإنسان في الغرب جرس الإنذار للتنبيه إلى هذا النوع من الإبادة الجماعية التي تجري في القرن الحادي والعشرين.

لو كان الأفارقة الأوائل الذين استقبلوا المستكشفين الأوروبيين قبل عهد الاستعمار قد عاملوهم بنفس الأسلوب، لما كانت أفريقيا قد استعمرت لمدة ٤٠٠ سنة. ولم يكن المستكشفون الأوروبيون أكثر من أشخاص يلتمسون مراعٍ أكثر اخضراراً لزملائهم الأوروبيين، حيث جفت المراعي الأوروبية آنذاك وتحولت خضرتها إلى اللون البني. وبعد ٤٠٠ عام من النهب الاستعماري وسوء الحكم في أفريقيا، تتحول مراعي أفريقيا اليوم من أرض خضراء إلى أرض قاحلة بسبب الرعي الجائر. والآن، لم يعد الأمر يقتصر على عدم الترحيب بالمستكشفين الأفارقة فحسب، بل إنهم يُستقبلون بالموت الفوري على التراب الأوروبي. وهذا أمر غير مقبول.

لذلك، يتعين على الأمم المتحدة إجراء تحقيق كامل ومحايد في كارثة من صنع الإنسان، ألا وهي غرق أو انقلاب القوارب التي تحمل الشباب الأفارقة إلى أوروبا. وإذا كانت تلك القوارب قادرة على عبور المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط لا لشيء إلا لكي تغرق على السواحل الأوروبية، فعلينا أن نكتشف ماهية تلك القوة الغامضة المميتة الموجودة على السواحل الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تتسبب في تحطم قوارب تحمل الشباب الأفارقة وغرقها بمجرد الوصول. لا يمكن للعنصرية والجشع والكراهية إلا أن تولد كراهية وعنفاً ومواجهة كارثية بين الأجناس. آمل أن نقف نحن القادة الأفارقة متحدين لكي نحمي هؤلاء الأفارقة الشباب من القتل الجماعي على السواحل الأوروبية. وعليه، فإنني أدعو الأمم المتحدة إلى الإذن بإجراء هذا التحقيق على سبيل الأولوية والاستعجال من أجل تجنب مواجهة عنصرية كبرى. إن لنا الحق كأفارقة في الدفاع عن مواطنينا السود، أينما كانوا. فكما رحبنا بجميع الأجناس في أفريقيا، لن نقبل أن يعامل الأفارقة كالكلاب، مع الإفلات من العقاب. هذا غير مقبول. فإذا امتنعت الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات، سنكون نحن من يتخذ الإجراءات ومن يحددها.

نحن في غامبيا لا نهاجم شخصاً لأنه أبيض أو أسود، أو بسبب ديانته. وما من أجنبي في غامبيا يقول، ”أنا تعرضت للاعتداء لأنني أجنبي“. وإذا كان ثمة احتكاك لأجنبي مع الشرطة، فسبب ذلك أنه ارتكب مخالفة سيلقى القبض حتى على المواطن الغامبي إذا ما ارتكبها. وإذا لم يكن بإمكان كل منا أن يتسامح مع الآخر، فلن يعرف العالم السلام أبداً، لا يمكن لأحد أن يوقف الهجرة. وقد خلق الله تعالى هذا العالم لنا لكي نتنقل بين أرجائه، وبنفس الطريقة ارتحل الأوروبيون عندما أفلست أوروبا. جاء الأوروبيون إلى أفريقيا قبل ٤٠٠ سنة. لم نقتل منهم أحداً أبداً. طال مكوثهم أكثر من اللازم. واضطر البعض منا إلى القتال لإخراجهم. والآن، قد أفرطوا في رعي وإجهاد أراضينا. نحن أيضا نريد مزارع أكثر اخضراراً، ولكن لا يمكن أن يقبلنا الأوروبيون بين ظهرانيهم. فليعيدوا إلينا الأفارقة، لا أن يقتلوهم. لا يحق للأوروبيين أن يقتلوهم.

من بين مئات المستكشفين الأوروبيين الذين جاءوا إلى غامبيا في تلك الأيام، لقي أوروبي واحد فقط حتفه على نهر غامبيا على مدى ٤٠٠ عام. واليوم، وعلى مدى خمس سنوات، لقي أكثر من ٥٠٠ غامبي حتفهم على السواحل الأوروبية. هذا أمر غير مقبول. كفى، وعلى الأمم المتحدة أن تتدخل وبسرعة، وإلا سوف نندم جميعاً على فشلنا في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

لقد تغيرت الحقائق الجغرافية – السياسية. فليتقبّل الغرب ذلك ويسعى معنا إلى التغيير وفقا لهذه الحقائق، بينما نمضي معا نحو تحقيق المستقبل السلمي والأكثر إشراقا الذي نصبو

إليه. ويجب على ما يسمّى بالقوى العسكرية العظمى أن تعلم أنّ البشرية سوف تعود إلى الوراء، إلى ما قبل العصر الحجري، لو تهوّرت بما يكفي لإطلاق العنان للحرب العالمية الثالثة.

ولا يسعنا أن تكون لدينا كعكة، نأكلها كيفما أحببنا، وفي الوقت نفسه نملي على الآخرين كيف ينبغي أن يأكلوا كعكتهم ومتى وأين. ففي القرن الحادي والعشرين، لا تحتاج البشرية سوى إلى قوى عظمى لتحقيق السلام والتنمية، وليس للدعوة إلى شن حرب أوروبية على غرار العصور الوسطى. لماذا لا يمكننا أن نقبل تنوع البشر، وما يصاحبه من تنوع في الثقافات والديانات وأساليب الحياة حسبما يناسب كل فئة منهم؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غامبيا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب الحاج يحيى جامح، رئيس جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوموروفسكي (تكلم بالبولندية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ السيد كوتيسا بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

في ديباجة ميثاقنا، قرأنا أن الأمم المتحدة أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وللتأكيد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وما للأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وفي عام الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لبدء الحرب العالمية الأولى، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لبدء الحرب العالمية الثانية، تحمل تلك الكلمات معنى خاصا بالنسبة إلينا – البولنديون والأوروبيين وكل مجتمع تضرر من هاتين المأساتين. إن كلتا الحربين شنّتا جزئيا في الأراضي البولندية؛ بدأت الثانية مع عدوان ألمانيا النازية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي. وماضينا يدفعنا إلى التفكير مليا في عبارات الميثاق، وفي الأحداث التي سجّلها تاريخ القرن العشرين والتي تشكل الخلفية لصنع قراراتنا على الصعيد الوطني، وهي، بالمثل، تربط بين أوصال المجتمع الدولي بأسره، الذي يجتمع هنا في الأمم المتحدة.

لقد تمثلت إحدى نتائج الحرب العالمية الأولى في تعزيز الحلم بعالم خال من الحروب. وكانت ثمرة ذلك الإيمان وتلك الرغبة العامة إنشاء عصبة الأمم، أول نظام للأمن الجماعي في التاريخ. فهي شملت جميع العوامل اللازمة لتسجيل علامة إيجابية في التاريخ، والحفاظ على السلام والأمن. وعملت على أساس قواعد هامة تحظر الحروب وتشجع على التسوية السلمية للمنازعات. فكانت لها هيئات، ومؤتمرات لنزع السلاح، وسلطة قضائية دولية.

وعلى الرغم من جميع تلك المؤسسات، لم نستطع إنشاء عالم بدون حروب. وأصبحت عصبة الأمم في نهاية المطاف هدفا سهلا، إن لم يكن هدفا للسخرية. ومع ذلك، لم تفشل عصبة الأمم بذاتها. فالفشل جاء من أعضائها، وأساسا من

القوى التي كُلّفت بمسؤولية خاصة عن تنفيذ مهمتها الرئيسية. وفشلت هذه القوى في اختبار مواجهة التوسع الذي سعت إليه النظم الشمولية يسارا ويمينا على حد سواء. وظهور الشيوعية والاشتراكية القومية والعديد من الديكتاتوريات العسكرية كان مرده جزئيا للحرب العالمية الأولى. لقد تغذّت تلك النظم على الصراعات، لأن الحرب الأيديولوجية والحرب ضد الشعوب الأخرى – ضد رجال آخرين – كانت جزءا من هويتها.

وكان بالإمكان مقاومة تلك التهديدات حينذاك، لكن العالم الديمقراطي فشل في ذلك، واختار سياسة قصيرة النظر لاسترضاء الديكتاتوريات وإشباع نهمها على حساب دول أكثر ضعفا. وقد دُفع ثمن ذلك الإهمال فكانت الحرب العالمية الثانية، وتعيّن على البشرية جمعاء أن تدفع ثمنا لم يتصوره أحد. ومن خلال التجربة الرهيبة لتلك الحرب، المحرقة، نشأ المفهوم القانوني لجريمة الإبادة الجماعية. واضع هذا المفهوم ومنشئ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها كان محاميا بولنديا، رافائيل ليمكين، الذي أدرك الطابع الإجرامي لكلا النوعين من الاستبداد حتى قبل نشوب الحرب.

وبعد المذابح الكثيرة التي ارتكبت أثناء الحرب، قرر المجتمع الدولي مرة أخرى بناء نظام للأمن الجماعي. وأنا سعيد لأننا سنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. هناك الآن عدد قليل جدا من الذين يتذكرون العالم بدون منظمتنا، ومن الصعوبة بمكان تخيّل العالم بدون نشاطها. وخلال قرابة العقود السبعة على وجودها، تسنى للأمم المتحدة أن يكون لها سجل حافل بالإنجازات المدهشة، ولكن بالعديد من الإخفاقات أيضا.

ومع ذلك، إن الحالة مقلقة اليوم بوجه خاص، إذ أن أعراض المشاكل التي أسقطت عصبة الأمم ذات مرة أخذت تظهر من جديد. نحن نشهد ولادة جديدة لقوة عظمى، وعودة إلى الأفكار التي قسّمت العالم إلى فئات من مناطق النفوذ الجغرافية – السياسية، وأدت بالمجتمع الدولي فعلا إلى السقوط في مستنقع الكراهية والمواجهة والصراع. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل يقظة إزاء عودة هذه المواقف – وينبغي لها ألاّ تتسامح تجاه الابتعاد عن مبادئ الأمن والعلاقات الدولية المنصوص عليها في الميثاق. فالتسامح في مثل هذه المواقف ينتهي دائما نهاية سيئة، وليس من النادر أن يؤدي إلى كارثة.

ونحن لا نغالي في قولنا إن احتلال شبه جزيرة القرم والعدوان في أوكرانيا يشكلان انتهاكا لمعايير القانون الدولي، ويدوسان على القيم الأساسية للأمم المتحدة. فالخلفية الأيديولوجية للصراع تمثل عودة إلى الكلام الذي كان يقال في النصف الأول من القرن العشرين، عودة إلى منطق تقسيم المناطق إلى مناطق نفوذ، ومنطق القوة تصنع الحق، وعودة إلى الهيمنة الإمبريالية الشرسة على الجيران الأكثر ضعفا، الذين يضطرون إلى أن يكونوا سواتل تدور في فلك القوى التي تعيد تصميم أسس النظام الدولي المتحضر.

إن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلام، أثبت عدم فعاليته في مواجهة النزاعات في أوكرانيا وفي مناطق أخرى من العالم، ويعزى ذلك جزئيا إلى قواعد عمله. ونخشى الانزلاق مجددا نحو هوة العجز إذا لم تخضع تلك القواعد للتعديل. ومن المفيد أن الجمعية العامة هبت لتتصدى للتحدي، حينما انحازت في القرار ٢٦٢/٦٨، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، إلى الطرف الأضعف المستهدف من أعمال عدوانية إمبريالية.

وأشعر ببالغ الحزن والقلق بينما أتفوه بهذه الكلمات الآنفة الذكر، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين المبهجة لسقوط الشيوعية وانهيار الكتلة السوفياتية في بولندا، وهو الحدث الذي يحتفل به أيضا في بلدان أخرى من المنطقة. و ”ربيع الدول“، الثاني في تاريخ أوروبا، حقق الحرية لدول

وسط وشرق أوروبا وأرسى فيها احترام حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي الرشيد. ووقعت حينها تغيرات للأفضل في جميع أنحاء أوروبا، بل وعلى الصعيد العالمي. وسقط الستار الحديدي، وكذلك انقسام العالم إلى قطبين. وأصبحت المواجهات أثناء الحرب الباردة والتهديدات المصاحبة للتزاع النووي أشياء عفى عليها الزمن.

بدأ ذلك التغير التاريخي في بولندا بقيام حركة تضامن كان قوامها ١٠ ملايين شخص، وهي حركة معارضة سلمية ضد القمع الاستبدادي وانتهاك حقوق الشعوب. وأسفرت الانتخابات البرلمانية المظفرة في ٤ حزيران/يونيو عن تشكيل أول حكومة غير شيوعية في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في الجزء الخاص بنا من أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهي حكومة تادوز مازوفيتسكي.

وبعد أسبوعين فحسب، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وتحديداً منذ ٢٥ عاماً، ألقى وزير الخارجية في الحكومة الجديدة، البروفسور كريستوف سكوبيسيفسكي، خطابا في الجمعية من هذا المنبر نفسه (انظر A/44/PV.4)، وأعلن أن بولندا الجديدة لن تحترم منطق مناطق النفوذ. كما ذكر أننا سنحترم المعاهدات والالتزامات القائمة، فضلا عن المصالح الأمنية للدول الأخرى، ولن يؤدي أي من ذلك إلى أي قيود فيما يتعلق باختيار نظام الدولة أو تغييره.

وما برحت أوروبا تشهد فائدة عظيمة من ذلك المنطق الجديد للعلاقات الدولية، حيث بدأت موجه كبيرة من توحيد النظم بفضل تعزيز آليات التكامل في المجتمع الأوروبي وزيادة عدد أعضائه ليشمل العديد من الدول الجديدة. وفي منطقتنا، فإن الاتحاد الأوروبي مرادف لإرساء السلام. وأنشئ حتى لا تنشب المزيد من الحروب في قارة كانت مهدا لتلك الحروب في السابق. وفي الواقع، أصبح الاتحاد الأوروبي قوة هامة لإرساء السلام في أوروبا، وخارج حدودها، الأمر الذي أسهمت فيه بولندا بطريقة نشطة للغاية.

كان لدينا الحق في الأمل في أن الفوائد الناجمة عن نهاية الانقسامات في أوروبا، ومنطق مناطق النفوذ الإمبريالية سيتقاسمها عدد متزايد من الدول والأمم – ليس في أوروبا فحسب – وأنهم سيتمكنوا من تقرير مصيرهم ديمقراطيا وبناء حياتهم في سلم ورخاء، بعيداً عن الهيمنة الخارجية. وأعربنا عن الأمل في التحديث الديمقراطي لروسيا، ومازلنا نأمل في ذلك. ولكن ما حدث في أوروبا الشرقية قبل ستة أشهر كان ضربة قوية لذلك الأمل وهدد الأمن في القارة الأوروبية. في الجزء الخاص بنا من أوروبا، يسأل الناس مرة أخرى أنفسهم إذا كانت الحرب، كسبيل لتحقيق أحد الأهداف سياسية، ستصبح أيضا الواقع الأوروبي على المدى البعيد. لا يسعنا الإذعان لوحشية الحياة الدولية في أي مكان في العالم – ولا حتى في أوروبا، حيث ما زالت جراح الحربين العالميتين تلتئم.

لكن الحروب والتزاعات مستمرة في أجزاء أخرى من العالم، وتخلف أعدادا لا تحصى من الضحايا والمعاناة والدمار. وفوجئنا جميعا بالتطور السريع لما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن وحشية الأعمال التي يرتكبها مقاتلو التنظيم، الذين يقتلون ويضطهدون أشخاصا من كل الأديان، بمن في ذلك المسلمون، تثير الرعب وتستوجب استجابة من المجتمع الدولي. وتشكل همجية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تحديا للبشرية جمعاء، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الأصل أو وجهة النظر السياسية. نحن، الدول الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن أن نتنصل من مسؤوليتنا عن توفير الأمن. نتحمل المسؤولية عن حماية أولئك المعرضين لخطر أعمال العنف الوحشية. يجب أن نضطلع بكل شيئ لكفالة عدم تعارض الإجراءات التي نتخذها مع ميثاق الأمم المتحدة.

ونعرب عن قلقنا، وتعاطفنا مع المدنيين ضحايا النزاعات والمآسي في سوريا وليبيا وإسرائيل وقطاع غزة، وفي العديد من الدول الأفريقية. تقترن تلك النزاعات، والأكثر منها الذي يصل إلى حروب أهلية في بعض البلدان الأفريقية، بالكوارث الإنسانية. وينبغي للأمم المتحدة، والقوى العظمى التي يمكن أن تؤثر على الأطراف المشاركة، أن تضطلع بكل ما في وسعها لوضع حد لتلك النزاعات والحروب.

لا يمكن أن يحل أحد محل الأمم المتحدة ووكالاتها في تقديم المساعدة إلى اللاجئين وغيرهم من ضحايا المآسي الإنسانية. وباسم بولندا، أود أن أعرب هنا عن تقديرنا لها. والتقدير لآلاف الأعضاء الذين يتحلون بالشجاعة في المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يسارعون إلى تقديم العون إلى أولئك الذين يعانون من الاضطهاد، في خضم الأخطار وفي كثير من الأحيان على حساب أرواحهم. يساعدون أولئك الذين يتعرض أمنهم وصحتهم للخطر – الذين تركوا وحدهم، من دون سقف فوق رؤوسهم، بعيدا عن منازلهم التي لن يتمكنوا أبدا من العودة إليها بسبب الدمار الذي لحق بها. ويتعرض عدد متزايد من الأشخاص للمعاناة والمعاملة القاسية التي ترتبط بالنزاعات العسكرية. يجب أن توقف جهودنا المشتركة هذا الاتجاه المروع.

وحقيقة أننا نشهد، في الكثير من الأماكن، النزعات التي تنطوي على المآسي البشرية ووفاة آلاف الناس، تعزى كقاعدة عامة إلى عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية. مجتمعات وشعوب بأكملها تحرم من التأثير على القرارات السياسية. إن السلطة دون رقابة، في معظم الحالات، فاسدة وأنانية، وتكون عاجزة عن انتشال البلدان من براثن التخلف والفقر. تلك هي خلفية النزاعات وحركات التمرد في أوكرانيا، وفي العراق وليبيا وفي العديد من الأماكن أخرى من العالم. ولذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا في مجال المساعدة من خلال تقديم المساعدة الإنمائية من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وإلا فإن البديل الوحيد للدكتاتورية سيكون الفوضى.

وتولي بولندا أهمية خاصة لدور الديمقراطية في حياة الدول، وفي تنميتها وفي الأنشطة التي تضطلع بها على الصعيد الدولي. ونعلم مقدار خسارتنا بسبب غياب الديمقراطية في ظل الشيوعية، ونعلم حجم مكتسباتنا حينما عدنا إلى الديمقراطية باعتبارها سبيلا لتحقيق تطلعاتنا الوطنية وتعبيرا عن سيادتنا الوطنية. وبغية تحقيق ذلك الغرض ولدت مبادرة دولية واسعة النطاق من رحم مجتمع الديمقراطيات في وارسو عام ٢٠٠٠. ولهذا السبب بالتحديد أنشأ بلدي جائزة ليش فاليسا الدولية للتضامن للأنشطة الداعمة للديمقراطية والحريات الأساسية.

وتعتقد بولندا اعتقادا راسخا أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع. وسنسعى من أجل تحقيق الإدراج المناسب لتلك المسائل في خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية. ومن خلال تجربتنا على مدى العقود القليلة الماضية من تاريخنا، تعلمنا أهمية التضامن والمسؤولية والمشاركة – وهي ثالوث المبادئ في منظومة الأمم المتحدة الذي نلتزم به.

ونقدر تماما مشاركة الأمم المتحدة في تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق من العالم حيثما الظروف هي الأصعب. وتشارك بولندا بفعالية في تحديد الأولويات والسبل الكفيلة بتنفيذ الخطة الجديدة للتنمية التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٠، وسنشارك بعزم في جعل ذلك حقيقة واقعة. وينبغي لخطة التنمية الجديدة أن تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بصورة كاملة ومتسقة، بينما تركز في الوقت ذاته على الحد من الفقر وحماية البيئة الطبيعية.

والتوصل إلى تفاهم دولي بشأن هذه المسألة مهمة طموحة بقدر ما هي صعبة – لكنها ضرورية وممكن تحقيقها. ونتائج أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة، التي عكف الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة على العمل عليها في ظل رئاسة مشتركة تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة لكينيا وهنغاريا، تحدد مسار المناقشات المقبلة بشأن المسألة. وستواصل بولندا مشاركتها النشطة في حوار يفضي إلى وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ جديدة وطموحة وعالمية.

ومن الأهمية الحيوية بمكان وقف المزيد من آثار تغير المناخ العالمي الناجمة عن تطور الحضارة البشرية، والتكيف مع التغييرات التي لا يمكن تداركها. وهنا تكمن المسائل المصيرية المتعلقة بالأمن، ومشاكل التنمية الاقتصادية، والحفاظ على التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للأرض ونوعية الحياة. إن بولندا بصفتها البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عقد في وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وإذ لا تزال تتولى رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تظل ملتزمة بتحقيق نتيجة ناجحة للمفاوضات. ونعتقد أنه من الممكن تحقيق تفاهم بطريقة عادلة للبلدان التي تتمتع بمستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. إن التوصل إلى اتفاق أمر ممكن، وآمل في أن يتم التوصل إلى هذا التفاهم في المستقبل القريب. أود أن أجدد التأكيد على أنه بالرغم من الصعوبات وتكاليف التحول الاقتصادي، خفضت بولندا انبعاثات غازات الدفيئة فيها بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا منذ عام ١٩٨٨، أي أنها تجاوزت إلى حد كبير التزامات خفض الانبعاثات المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو.

وتشارك بولندا مشاركة عميقة في مختلف مجالات الأنشطة التي تغطيها هذه المنظمة، بدءا من حقوق الإنسان إلى نزع السلاح. ولهذا نعلم جيدا أنه لا يمكن لأي هيئة أن تحل محل منظومة الأمم المتحدة، التي تشهد تحسنا باستمرار. وتتحمل بولندا حاليا المزيد من مسؤوليات التعاون في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية وحماية المناخ. ونحن على استعداد لتشاطر تجاربنا وأفكارنا بصفتنا بلدا عضوا غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ونحن عازمون على دعم إجراء إصلاح في تلك الهيئة، من شأنه زيادة طابعها التمثيلي، وفي نفس الوقت، تعزيز كفاءتها. وينبغي للإصلاح أن يتعلق أساسا بولاية المجلس في الحالات التي تنطوي على مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، التي وافق عليها مجتمعنا عام ٢٠٠٥. ويجب أن تتمثل الفكرة في وضع آلية تمنح المجلس القدرة على اتخاذ إجراءات في تلك الحالات، وفي نفس الوقت تجعل من المستحيل استخدام ولاية المجلس لأغراض خلاف الاضطلاع بتلك المسؤولية.

وقد أثرت هذه الفكرة من هذا المنبر مرتين بالفعل. وربما ينبغي أن تقترن بإصلاح أوسع نطاقا للمجلس، وقد تبلورت الخطوط العريضة لذلك الإصلاح قبل انعقاد القمة التاريخية في عام ٢٠٠٥. لم تشهد الحالة تغيرا منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً – ونريد أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن نعيد التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وحقوق الدول، كبيرها وصغيرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد برونيسلاف كومورووفسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد أندريس بيرزينس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطُحب السيد أندريس بيرزينس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندريس بيرزينس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيرزينس (تكلم بالإنكليزية): إذ نستهل دورة حاسمة للجمعية العامة، سنحدد الاتجاه في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن يستند سبيلنا نحو المضي قدما إلى مثلث الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وإذا غاب أحد العناصر، أخفق العنصران الآخران.

احتفلنا هذا العام بمناسبتي الذكرتين السنويتين الحالكتين للحربين العالميتين الأولى والثانية. بدأت الحربان في أوروبا، ولكنهما انتشرتا بسرعة في جميع أنحاء العالم، وأسفرتا عن تدمير حياة ملايين الأشخاص. وقامت عصبة الأمم والأمم المتحدة على أنقاض هاتين الحربين.

يواجه الأمن والسلم العالميين مرة أخرى اليوم تحديا من قوى مستعدة لإعادة كتابة التاريخ وقواعد النظام الدولي. وقد تحدى عدوان روسيا على أوكرانيا المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، مقتلعا الركيزة الأساسية للنظام الدولي.

واستولت على جزء من بلد أوروبي ذي سيادة، مُستخدمةً ضد جارتها أساليب حرب غير مسبوقة ودعاية كبيرة. ومكّنت من إسقاط طائرة مدنية بطريقة مأساوية. وأثبتت أن الاتفاقات والالتزامات لا قيمة لها، وهي تتجاهل الرأي العام الدولي وتتلاعب به على نحو سافر. وتلك الأعمال لا يمكن وصفها سوى بأنها تهديد للسلام والأمن العالميين. وقد أيد العالم، بما في ذلك الجمعية العامة، السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وقيام روسيا بضم القرم وسيباستوبول بصورة غير قانونية استنكره المجتمع الدولي ولن يعترف به.

إن روسيا تضطلع بدور حيوي في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في أوروبا، وينبغي أن تكون جزءا من الحل – وليس جزءا من المشكلة. وتأمل لاتفيا أن يُنَفّذَ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٥ أيلول/سبتمبر تنفيذا مستداما. وبالتالي، فإن لاتفيا تدعو روسيا إلى أن تسحب قواتها المسلحة فورا من الأراضي الأوكرانية وتكف عن إرسال الأسلحة والمرتزقة إلى الجماعات الإرهابية. ونناشد روسيا العودة إلى احترام التزاماتها الدولية ودعم القانون الدولي. وثبت قبل ٧٥ عاما أن انحطاط النظام الدولي تسبب في القضاء على دول البلطيق. فقد قام نظامان شموليان – أحدهما بقيادة هتلر والآخر بقيادة ستالين – بتقسيم أوروبا، وفقدنا حريتنا طيلة خمسين عاما. وقبل ٢٥ عاما، شَبّكَ مليونا شخص أيديهم في أيدي بعضهم البعض مُشكّلينَ سلسلة بشرية على طول إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. ومن الواضح أن طريق البلطيق كانت تدل على مطالبة أبناء الشعب بالحرية وباستعادة كيان الدولة لديهم. وقد أعرب أبناء شعب البلطيق عن خيارهم بوضوح. وللشعب الأوكراني الحق ذاته في اختيار مساره الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لديه. وتؤيد لاتفيا تكامل الجهود فيما بين المنظمات الدولية على المستويين العالمي والإقليمي لاستخدام جميع الأدوات المتاحة لها من أجل الحيلولة دون نشوب نزاع مجمد في المنطقة الشرقية لأوكرانيا؛ ومساعدة أوكرانيا ودعمها؛ والتمسك بالاتفاقات والالتزامات ومطالبة جميع الأطراف بالوفاء بها، بما في ذلك روسيا؛ والحفاظ على الوحدة ورفض محاولات تقسيم أوكرانيا من خلال تفعيل دوائر النفوذ وتقديم الدعم الخفي إلى الإرهابيين كجزء من المعايير الجديدة لأوروبا.

ليس هناك أي بديل عن نظام دولي قائم على سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتوفير الأساس الطويل الأجل لإحلال السلام واستتباب الأمن. وتسوية

النزاعات التي طال أمدها في ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وناغورنو كاراباخ ينبغي أن تظل على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الأمنية في الشرق الأوسط هشة للغاية. ولا بد من إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – العربي بغية تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. وفي أعقاب تصعيد العنف في الأشهر الأخيرة، قام المجتمع الدولي، بما في ذلك لاتفيا، بالإسهام في معالجة الاحتياجات الإنسانية الطارئة لأبناء شعب غزة. ونأمل أن يحترم الجانبان احتراما تاما وقف إطلاق النار الحالي. لكن ما من أمر آخر سيحقق تلك الأهداف سوى الاتفاق على حل الدوليتين من خلال المفاوضات المباشرة.

ونرحب بإزالة الأسلحة الكيميائية السورية والمواد المتصلة بها. وعلى الرغم من أن التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية المتواصلة التي يقاسيها السوريون هو الهدف المباشر، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في بذل الجهود السياسية لإيجاد حل لذلك النزاع المرعب. ويجب مساءلة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

تؤكد محدودية قدرة مجلس الأمن على معالجة الحالتين العاجلتين في سوريا وأوكرانيا في الوقت المناسب ضرورة المضي قدما في إصلاح المجلس. وتؤيد لاتفيا زيادة أعضاء مجلس الأمن بفئتي العضوية فيه. وفي الوقت نفسه، فإن المبادرة الفرنسية الرامية إلى تقييد استخدام حق النقض تستحق اهتمامنا المشترك.

إن إتمام مهام بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان هذا العام سيكون خطوة هامة صوب تولي أبناء شعب أفغانستان لكامل المسؤولية عن إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في البلد. وعلى الرغم من جميع التحديات، فإن إرث البعثة واضح. فقد تعزز السلام والأمن، بما في ذلك ازدياد احترام حقوق الإنسان وإيجاد المزيد من الفرص للشعب الأفغاني، أكثر من أي وقت مضى.

وأثبتت الانتخابات الرئاسية الأخيرة بوضوح أن الشعب الأفغاني يريد العيش في مجتمع ينعم بالسلم والديمقراطية. ولن يتم التخلي عن شعب أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. وسيتواصل الدعم الدولي لأفغانستان، بما في ذلك الحماية الأمنية. وإنني على اقتناع بأن التعاون وبناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها، بما في ذلك في آسيا الوسطى، سيشكلان مفتاح الحلول الأمنية الطويلة الأجل في المنطقة.

ومما يثير الانزعاج تزايد أثر الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة في سوريا والعراق وبلدان أخرى. فقد قام المقاتلون المتشددون لتنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ (داعش) باستغلال انعدام الاستقرار في تلك البلدان، وهم الآن يشكلون تهديدا للطوائف العرقية والدينية. وفي ذلك السياق، انضمت لاتفيا إلى الولايات المتحدة في جهود المجتمع الدولي المنسقة لمكافحة داعش. ونرحب بشدة باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الأجانب. وقد بدأت لاتفيا فعلا في إعداد التدابير لمنع تجنيد المقاتلين الأجانب ودعمهم.

وتشعر لاتفيا بالقلق إزاء سلامة الصحفيين خلال الاضطرابات السياسية والنزاعات. ويجب إطلاق سراح جميع الصحفيين المسجونين. فحرية وسائط الإعلام وحرية الحصول على المعلومات، بما في ذلك باستخدام الإنترنت، تشكلان عنصرين أساسيين لأي ديمقراطية.

وللنزاعات المسلحة في أفريقيا أثر على استقرار الشعوب وتحقيق التنمية المستدامة لصالحها.

وتشارك لاتفيا في عمليات السلام والأمن في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الإسهام في تسوية النزاعات

وتحسين الحالة الأمنية في تلك المناطق. ولاتفيا مستعدة للالتزام بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء العالم.

وترحب لاتفيا بالحوار الجاري بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران، التي ترمي إلى التفاوض على اتفاق شامل بشأن البرنامج النووي الإيراني. على الأطراف المعنية، وخاصة إيران، بذل كل جهد لاستخدام الإطار الزمني الممدد من أجل إيجاد حل. وعلينا أن نسعى إلى تنشيط جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. يتوقف نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ على إعادة بناء الثقة ووحدة الهدف فيما بين الدول الأطراف. كانت لاتفيا من بين أوائل الدول التي وقعت وصدقت على معاهدة تجارة الأسلحة. ونحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على أن تحذو نفس الحذو.

إن السلام والأمن عاملان من عوامل تمكين التنمية المستدامة وهدفان في حد ذاتهما. بدون مجتمعات يسودها السلام، لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة. على كل بلد مسؤولية خاصة به من أجل تحقيق ذلك الهدف. إن مجتمعاتنا بحاجة إلى حكومات نزيهة تخضع للمساءلة توفر لها الحماية من العنف والجريمة وتضمن لها الحريات الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

قبل أربعة عشر عاما، قطعنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التزاما تاريخيا بالقضاء على الفقر المدقع وتحسين الصحة والرعاية الاجتماعية لشعوب العالم في غضون ١٥ عاما. ينبغي أن تتجاوز خطة التنمية الجديدة ذلك. علينا مواجهة التحديات العالمية، من قبيل النزاعات والإرهاب وعدم المساواة وانعدام سيادة القانون وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وينبغي تناول أبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة متوازنة.

تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة غريتا غونارسدوتير (أيسلندا).

وأشكر الأمين العام على مساهمته الشخصية في جمع ممثلي الحكومات وقطاعات الأعمال التجارية والصناعية والمالية والمجتمع المدني لمناقشة تغير المناخ هذا الأسبوع. تؤيد لاتفيا مبادرات الأمين العام. يجب أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متسقة مع جميع حقوق الإنسان وأن تستند إلى سيادة القانون. وينبغي أن تتصدى لأوجه عدم المساواة والتمييز، بما في ذلك عن طريق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تلك عوامل تمكين رئيسية بالنسبة لجميع ميادين التنمية. إن المساواة بين الجنسين أمر أساسي في تشكيل الاحترام والمساواة في العلاقات في المجتمع. تلك القيم هامة بالنسبة للاتفيا. وإذ نتطلع إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، سنواصل تعزيز هذه القيم على الصعيد العالمي. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي أن تبنى خطة ما بعد عام ٢٠١٥ على آليات مساءلة قوية وعلى شراكة عالمية معززة. ويتطلب ذلك المشاركة النشطة من جانب الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة.

ستتولى لاتفيا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، في النصف الأول من عام ٢٠١٥. تحتاج أوروبا إلى العالم قدر احتياج العالم إلى أوروبا. ولهذا السبب ستركز الرئاسة اللاتفية على تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي. وسنعمل بنشاط من أجل تعزيز تعاون أوروبا مع جيرانها ومع بلدان آسيا الوسطى. وأؤكد التزام بلدي بالمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تشكيل مستقبلنا المشترك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أندريس بيرزينس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد علي بونغو أوندمبا، رئيس الجمهورية الغابونية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الغابونية.

اصطحب السيد علي بونغو أوندمبا، رئيس الجمهورية الغابونية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد علي بونغو أوندمبا، رئيس الجمهورية الغابونية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بونغو أوندمبا (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أتقدم بخالص تهنئتي إلى السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأؤكد له كامل دعم بلدي. ويستحق العمل الممتاز الذي قام به سلفه، السيد جون ويليام آش، خلال الدورة الثامنة والستين منا التقدير. وينطبق نفس الشيء على الجهود الدؤوبة والجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام بان كي – مون على رأس المنظمة.

في الدورة السابقة، شجبنا وأدنا الهجمات الإرهابية الجبانة على المركز التجاري في نيروبي. الآن، تنعقد الدورة الحالية، بلا شك، في سياق مثير للقلق بالقدر نفسه، يتسم بأخطار جسيمة تهدد السلم والأمن الدوليين. أولا، هناك تقدم شبكة بوكو حرام الإرهابية بعيدة المنال، التي توسع منطقة نفوذها إلى حدود غابون المجاورة، وتعيث فسادا وتقتل دون تمييز. وهناك تكرار وباء حمى الإيبولا النزفية، مع معدلات إصابة لم يسبق له مثيل، وهو ما يغرق أفريقيا في حالة حداد. اسمحوا لي أن أحيي ذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم وهم يحاولون مساعدة المرضى. وأشيد أيضا بالرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم في مكافحتهم اليومية من أجل القضاء على الوباء.

وبالنظر إلى أن خطر فيروس إيبولا تهديد على الصعيد العالمي، ينبغي أن تحل التعبئة الشاملة على الصعيد العالمي محل الاستجابات الوطنية. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مؤخرا، فضلا عن العديد من المبادرات الوطنية التي أعلن عنها. وأرحب بقرار الأمم المتحدة إيفاد بعثة طبية لحالات الطوارئ لمكافحة وباء الإيبولا في البلدان المتأثرة.

ويعتزم بلدي الذي انتصر في مكافحته لعدة أزمات تتعلق بفيروس إيبولا في الماضي، إتاحة المركز الدولي للبحوث الطبية في فرانسفيل. وقد أثبتت خبرة المركز في علاج هذا المرض.

ويسرني أن هذه الدورة تتيح لنا مناقشة أحد المواضيع التي تهمنا جميعا، ألا وهو ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة التالية لعام ٢٠١٥ “. وبالنسبة لغابون، فالتقرير الذي اعتمدته مؤخرا الجمعية العامة عن أهداف التنمية المستدامة (A/68/970) أساس متين في تطوير تلك الخطة. ويرحب بلدي بحقيقة أن الأولويات الأفريقية بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الزراعة المستدامة والتصنيع، وحماية البيئة، تحتل مكانها البارز في ذلك التقرير.

وأود أن أشير هنا إلى أن غابون دخلت عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عندما بدأت في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لغابون الناشئة. وتستند الخطة إلى رؤية، ونهج أدى بنا إلى وضع برنامج إنمائي جريء. ويشتمل هذا البرنامج، بطبيعة الحال، على الشواغل الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك التحديات المتعلقة بتغيّر المناخ والأمن الغذائي. وهو يعطي مكان الصدارة لكل ما من شأنه أن يشجع على تحقيق أقصى قدر من إمكانات شبابنا. وتهدف الاستراتيجية التي تنفذها غابون إلى تسريع التحول الهيكلي في اقتصادها من

خلال الانتقال، في المستقبل القريب، من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد الصناعات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

ويتم في المرحلة الحالية من تنفيذ هذا البرنامج، إيلاء اهتمام خاص لعوامل القدرة التنافسية، مثل تكوين رأس المال البشري، وتشييد الهياكل الأساسية للتنمية وتحسينها، بما في ذلك تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز قدرات إنتاج الطاقة. وعلى المدى القصير، نعتزم تكريس مزيد من الجهود للتعليم والتدريب من أجل تحسين أداء نظام التعليم الأساسي لدينا. والهدف هنا هو تعزيز قابلية التوظيف لقوتنا العاملة، وتوفير القوى العاملة المؤهلة لسوق العمل لدينا، والتعجيل بإدماج الشباب في القوة العاملة. ولا تزال التنمية الزراعية، وتربية الماشية، ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية فضلا عن الأمن الغذائي، تحظى باهتمام متواصل من حكومتي. وتلك هي المجالات التي نعتقد أنها أفضل سبيل لتوقع قفزتنا النوعية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن المعروف للجميع أن كل تلك الجهود لا يمكن أن تتعزز فعلا إلا في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية تتسم بالحكم الرشيد. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت غابون أدوات مؤسسية مختلفة، مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الإثراء غير المشروع، مهمتها بوجه عام ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. ومنذ ذلك الحين، جعلت مكافحة الفساد هدفا استراتيجيا له الأولوية. والآن، تجري بعثات التفتيش والتحقق في جميع أنحاء البلد وعلى نطاق واسع، وقد حققت نتائج ملموسة. وما زلت مقتنعا اقتناعا راسخا بأنه سعيا إلى إنشاء أساس متين لخطتنا لما ما بعد عام ٢٠١٥، فنحن بحاجة إلى تكييف بيئتنا الاقتصادية كي نكفل أن منح العقود العامة وإصدار التراخيص يسترشدان بالشفافية، وأن الاستثمارات تنتج عائدات جيدة، وأن العناصر الاقتصادية الفاعلة تحترم التزاماتها حيال الدولة.

لا يزال التزام غابون بمكافحة تغير المناخ ثابتا نظرا لخطورة المشكلة. وفي الواقع، وكما سبق أن أُشير إليه، فإن التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يوجه الانتباه إلى الحقيقة المؤلمة المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وسيكون من الخطأ من جانبنا أن نبقى غير مبالين في وجه ما يحدث أمام أعيننا. ولهذا أرحب بالالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في نهاية مؤتمر قمة المناخ الذي عُقد هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وأؤكد من جديد تصميم غابون على أن تتحمل نصيبها من واجبنا المشترك. ويتمثل هدف غابون بتخفيض نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن كل غابوني إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٥، ويود بلدي تعزيز إسهامه في هذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والرامية إلى اعتماد اتفاق أكثر إلزاما ليكون خلفا لبروتوكول كيوتو. هذا هو الغرض من الاجتماع الذي سننظمه في ليبرفيل في الفترة من ١٨ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، ”مبادرتنا المناخية للجنوب“. وفي إطار هذه المبادرة التي ستعقد بعد مؤتمر ليما الهام، فإننا نود أن نسهم، نحن بلدان الجنوب، إسهاما منظما من أجل نجاح مؤتمر باريس. ويدل حجم الاضطرابات المناخية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري على أن تغير المناخ هو مسألة حيوية، وحتى وجودية. ويجب علينا أن نتحد نظرا لجسامة الخطر الذي يواجهنا. فنحن بحاجة إلى العمل يدا بيد لتحقيق نفس الهدف، ألا وهو إنقاذ كوكب الأرض في باريس/في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وسوف تحتفل منظمتنا بالذكرى السبعين لإنشائها في غضون عام واحد تحديدا. وينبغي أن يمكنها ذلك النضوج من الاستجابة على نحو أفضل للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها. لا بد أيضا من تناول التنفيذ الفعال لخطة التنمية لما

بعد عام ٢٠١٥. ولذلك السبب يجب أن نواصل بذل جهودنا لحل الأزمات ومراكز التوتر الساخنة في مختلف أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال غابون تشارك بنشاط في الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي في سعيها إلى تحقيق استقرار الوضع الأمني، والحالة الاقتصادية والإنسانية على أرض الواقع.

في هذا الصدد، أود أن أشيد بمنتدى برازافيل للمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي اختتم بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار. علاوة على ذلك، ترحب غابون بالإنشاء الفعّال لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تولت زمام الأمور من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتصل بمالي، تؤيد غابون عملية السلام التي تم إطلاقها، كما تؤيد جهود الوساطة التي تبذلها بوركينا فاسو والجزائر والمغرب بهدف إحلال السلام الدائم. وفي جنوب السودان، تؤيد غابون الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في السعي إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي بين الطرفين.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أرحب بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، بوساطة مصرية. ويحدوني الأمل في أن تستمر هذه الهدنة وتشجع على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل تحقيق رؤية مشتركة على نطاق واسع لإنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء في وئام، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وفي سلام وأمن، وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن غابون ترحب بالجهود القائمة على الحوار والمفاوضات التي وافقت عليها منظمتنا. ويود بلدي أن يؤكد مجددا تأييده للمبادرة المغربية التي نعتبرها مقترحا واقعيا وشجاعا قد يؤدي إلى التوصل إلى تسوية دائمة. وختاما، فيما يتعلق بالحظر المفروض على كوبا، تكرر غابون موقفها المؤيد لرفعه، بالنظر لما له من أثر سلبي على رفاه السكان.

ولم يسبق أن كان التهديد الإرهابي قويا كما هو الحال في الآونة الأخيرة، مما يهدد بقاء مؤسسات البلدان المتضررة بهذه الظاهرة الرهيبة.

في أفريقيا، يدفع نشاط جماعة بوكو حرام مجموعات كاملة من السكان إلى العيش بعيداً عن ديارهم في حالة من الرعب والفقر واليأس.

وفي الشرق الأوسط، فرضت ما تسمى بجماعة الدولة الإسلامية سلطتها البشعة من شرق سوريا إلى شمال العراق. وتواكب وجودها هناك قائمة طويلة من عمليات الاغتصاب والإعدام بإجراءات موجزة وقطع الرؤوس والعقوبات من كل نوع ضد كل من يرى المتطرفون أنه يمثل رفضاً لتطرفهم.

وإذ لم تعد أي دولة بمأمن من الحماقة القاتلة لتلك الكيانات السلبية، يجب أن تكون مكافحة الإرهاب أكثر تضافراً وتنظيماً. وبلدي يكرر دعمه للجهود الدولية المبذولة لتلك الغاية، ويؤكد إدانته الشديدة للأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها. وفي سعينا لمواجهة التحدي الأمني للإرهاب، نحتاج إلى تعزيز القدرات العملياتية لقوات الدفاع والأمن بروح استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويزيد من شواغلنا بشأن السلام والأمن تلك التهديدات العامة الأخرى، وخاصة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في الأنواع المحمية. وهذه الظاهرة المتنامية، خصوصاً في وسط أفريقيا، تشكل تهديداً على مستويات ثلاثة: الإيكولوجية والاقتصادية والأمنية. ولذلك، يبقى بلدي

متمسكاً بمبادرة لندن، المعلنة في شباط/فبراير ٢٠١٤. ونؤكد من جديد التزامنا بمناهضة الصيد غير المشروع وتطبيق الحظر على تجارة العاج. وتحقيقاً لذلك، تنظم غابون وألمانيا غداً، الموافق ٢٦ أيلول/سبتمبر، حدثاً جانبياً يتناول تلك المسألة.

إن بلدي اليوم أكثر تصميماً من أي وقت مضى على مواصلة التعاون مع الدول الأخرى في بلورة أداة إنمائية من شأنها أن تراعي الشواغل العالمية لسكاننا. ويشمل ذلك، في جملة أمور، إحراز تقدم فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة. ومن هذا المنظور، تلتزم غابون، شأنها شأن غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بمبادرة ”توحيد الأداء“. وفي الوقت الحالي، يرمي هذا النهج الذي يكمن في صميم إصلاح الأمم المتحدة، إلى تحسين الاتساق في الأنشطة الإنمائية التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

إن احترام كرامة الإنسان والحريات الأساسية يظل محور اهتمامات حكومة بلدي. ويدعم هذا العامل رئاستنا لمجلس حقوق الإنسان، التي نتولاها في سياق دولي بالغ الصعوبة يتصف بانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. وبالرغم من كل تلك التحديات، كان المجلس قادراً على التفاعل والاستجابة بإيجاد حلول للحالات الطارئة التي سببتها تلك الانتهاكات. وقد سمحت القيادة في غابون بإجراء نقاش بناء ومنعت على وجه الخصوص الخوض في مناقشات ترمي إلى التسييس والاستقطاب. وأود أن أكرر الشكر لتلك الدول التي قدمت لنا الدعم لضمان نجاح ولايتنا.

ومن هذا المنبر، فإنني أحث على إدراج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في المناقشات الحالية بشأن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وغابون تحث على ذلك، وتقترح التركيز بشكل خاص على العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وبالنظر إلى كل ما تقدم، ستبقى غابون ملتزمة، بالعمل مع الدول الأخرى، بالسعي من أجل إيجاد حلول جماعية تتناسب والتحديات الراهنة تهيئة لعالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالنيابة): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الغابونية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية الغابونية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغز، رئيس جمهورية بنما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغز، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغز، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس فاريلا رودريغز (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

أنا أنتمي إلى منطقة اجتازت صراعات صعبة، بينما كنت شاباً. وهذا ما دعاني إلى الانخراط في الحياة العامة، وهو ما أتاح لي بدوره أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي رئيساً لجمهورية بنما في وقت يعاني العالم من صراعات وحالات خطيرة للغاية تقتضي منا جميعا معالجتها. وإنني أتكلم باسم شعب نبيل وحكيم ومسالم، ومن هذه المنصة، أوجه إليه تحية حارة. بنما بلد محب للسلام منح لي الفرصة لقيادة الحكومة التي توجه بلدنا إلى سياسة خارجية تقوم على الوحدة والتوافق، استناداً

إلى موقعنا الجغرافي وولايتنا كنصير للسلام والخير العام لكل سكان هذا الكوكب الرائع.

وبالرغم من النزاعات الخطيرة المتأججة في جميع أنحاء العالم اليوم، تعيش القارة الأمريكية في سلام. والتحديات الرئيسية التي نواجهها اليوم تتمثل في الإجحاف ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر، والحاجة إلى تنظيم الهجرة التي تتدفق بدافع الضرورة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تقدماً من حيث التنمية. وحكوماتنا تتصدى لتلك التحديات، لكنها تحتاج إلى مزيد من التنسيق. وعلينا، نحن القادة، أن نفهم أنه لتحقيق وصون السلام في جميع أنحاء العالم، يتعين علينا أولاً أن نوجه دولنا على نفس الدرب. وهذا هو ما دفعني إلى الالتزام بالعدالة الاجتماعية وتعزيز سيادة القانون وقيادة حكومة نزيهة ذات توجه إنساني وقريبة من الشعب وتعي أن قوتها تستند إلى مبدأ أن المنصب العام لخدمة الآخرين ليس إلا، وتضع موارد بلدنا في خدمة شعب بنما والمنطقة والعالم.

قبل أربعة عشر عاماً، اجتمع رؤساء دول وحكومات المجتمع الدولي في الجمعية العامة لاعتماد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، الذي حدد جدول أعمال للتنمية العالمية لمواجهة مختلف التحديات المشتركة وتحسين مستويات معيشة شعوبنا. ورغم اختلافاتها آنذاك، تمكنت تلك البلدان من الاتفاق والتوصل إلى توافق في الآراء على احترام أولويات كل دولة، والتركيز على تحقيق الأهداف الأساسية التي تهدف إلى ضمان إطلاق القدرات البشرية لمواطنينا.

واليوم، بعد ما يقرب من عقد ونصف العقد من ذلك الإعلان التاريخي، حققت كل البلدان دون استثناء، ومن خلال حكومات مختلفة، تقدماً مهماً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن الكثير من التحديات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية ما زال قائماً، بل أضيفت إليه تحديات ناشئة جديدة تقتضي منا بناء توافق جديد ووضع أهداف على الصعد الإقليمية والقارية والعالمية. لذلك، وباسم شعب وحكومة بنما، أود أن أعيد تأكيد التزامنا كميسر للحوار الذي يسمح بتلاقي المجتمع الدولي من جديد كيما نتمكن من إعادة تحديد خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وطوال القرون الخمسة الماضية، كان برزخ بنما معبراً للحضارات. واليوم، ما فتئت بلادنا تلتزم بهذا الدور. وهذا العام، إذ نحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء قناة بنما، نكرر التزامنا بأن تظل دولتنا في خدمة المجتمع الدولي، وتظل القناة ومنظومتنا اللوجستية والموانئ والمطارات تفتح ذراعيها مرحبة بكل بلدان العالم.

وكما يفعلون في هذا المبنى، مقر الأمم المتحدة، فإن كل أعلام العالم تجتمع في قناة بنما، وهذا هو مبعث شعور كل أبناء بنما بالفخر والاعتزاز. وهو ما يجعلنا بلداً يتلاقى فيه الجميع، وبالتالي، علينا مسؤولية كبيرة إزاء شعب بنما والمجتمع الدولي. علاوة على ذلك، فقد أخذت بنما على عاتقها التحدي المتمثل في استكمال مشروع توسيع القناة، الذي سنقوم بتنفيذه بحزم وعزم، وبدعم من الفنيين والعمال من بنما ومختلف الدول الأخرى.

وبنما تشعر بمسؤولية كبيرة للإسهام في إيجاد تفاهمات من أجل الحفاظ على السلم الاجتماعي، وتعزيز الأمن الدولي وتوحيد الجهود من أجل حل المشاكل المشتركة التي تؤثر علينا. ولذلك، نعيد اليوم تأكيدنا كبلد بالالتزام بالحوار، واستعدادنا للوفاء بمسؤولية توحيد الأمريكتين والعالم في إطار الأمم المتحدة، واستخدام كل فرصة لدينا للوساطة في النزاعات التي تعيقنا عن التوصل إلى اتفاقات لمواجهة التحديات العالمية الجديدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، يستضيف بلدي مؤتمر القمة للأمريكتين، ونحن نستعد لذلك الحدث الذي سيجمع

كل رؤساء دول وحكومات نصف الكرة من أجل تعزيز التكامل والسلم الاجتماعي القائم على المساواة والرخاء.

إن بلدان العالم الـ ١٩٣ لديها أنظمة سياسية مختلفة وعقائد وأديان وثقافات يجب احترامها. وبالرغم من تلك الاختلافات، نواجه جميعاً تحديات مشتركة. لذلك، ومن أجل تأمين رفاه مواطنينا، فإن حكوماتنا مطالبة بتوحيد المعايير لتعزيز النظم المتعددة الأطراف، والتي يجب أن تعمل بكل عزم الدول من أجل مكافحة التهديدات والمشاكل المشتركة.

وفي وسط النزاعات والحالات الصعبة على الصعيد العالمي، هناك رسائل أمل قوية – فالأطباء المتطوعون من كل أنحاء العالم يحرزون تقدماً في مكافحة فيروس إيبولا في أفريقيا، كما أن بلداناً عديدة قد اتحدت في المعركة ضد الإرهابيين الذين تؤثر جرائمهم الفظيعة على الأبرياء وتهدد السلم والأمن الدوليين. وبنما تعي تلك الجهود وتدعمها. ونعرب عن تضامننا مع جميع الضحايا وأسرهم.

وأنا مقتنع بأن الرجال والنساء الذين يجري انتخابهم لشغل المناصب العامة يجب ألا يخدموا سوى الشعب الذي انتخبنا وأن يديروا السلطة العامة التي منحت لنا بشكل مؤقت بهدف تحسين نوعية الحياة لسكان بلادنا. والسياسة من أقوى صور التعبير عن الخدمة العامة لأنها تعني السعي من أجل الصالح العام. وأعظم إرث سوف أسعى جاهداً لبنائه خلال السنوات الخمس القادمة، هو أن أترك لشعب بنما ديمقراطية راسخة، لتعزيز سيادة القانون، حيث يخضع المسؤولون الحكوميون للمساءلة أمام الشعب فحسب، في وجود مؤسسات قوية ومساءلة وبدون إفلات من العقاب، بغية ضمان أن تكون الإدارات العامة نزيهة وشفافة. وعلى كل الحكومات واجب يتمثل في ضمان ألا تستخدم موارد الدولة إلا في خدمة مواطنينا حصرياً، وأن كل الأشغال والمشاريع العامة إنما هي لصالح الشعب.

والتزاماً بتلك المهمة وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أصبحت رئيساً لبلدي في ١ تموز/يوليه وشكلت حكومة ستواصل تعزيز النمو الاقتصادي الذي تمتعت به بنما، مع إيلاء الأولوية للاستثمارات العامة التي لها أكبر الأثر على نوعية الحياة لأبناء بنما كافة. وبمعدل نمو اقتصادي محلي يبلغ ٧ في المائة في المتوسط، وتزايد الاستثمار الأجنبي والأمن القانوني، وتدني معدلات التضخم والبطالة، وفي وجود نظام ديمقراطي راسخ، نحن نمضي بخطى حثيثة على طريق تنفيذ المقترحات التي انتخبت من أجلها.

وخلال ولايتنا، اتخذنا تدابير قوية للحد من المضاربة في أسعار المواد الغذائية. ونعمل لضمان أن يتوفر للأسر البنمية السكن اللائق مع الوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية وإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة لمياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة. وقد أطلقنا مشاريع اجتماعية كبرى لشبابنا لكي يشبوا في أحياء آمنة مع توفير فرص ووظائف ومرافق رياضية ومراكز ثقافية أفضل لإبعادهم عن تيار الجريمة.

وسوف تتوفر في مدارسنا الحكومية مرافق مناسبة ومعلمين مدربين باللغة الإنكليزية، من أجل النهوض بالتعليم الثنائي اللغة. وبرامج الرعاية الاجتماعية لدينا ستسمح لجميع الطلاب بإتمام مرحلة الدراسة الثانوية ولكبار السن من المواطنين بالعيش بكرامة. وسوف تتاح الفرصة لطلابنا للالتحاق بالجامعات أو الدراسة في المعاهد الفنية العليا التي أنشئت حديثا بغية إعدادهم للوظائف الجديدة التي سيوفرها اقتصادنا في مجالات الخدمات اللوجستية والسياحة، في جملة أمور.

وسيتم توحيد نظام الصحة العامة، على أن تستخدم الوفورات الناتجة في تعزيز برامج الصحة الوقائية وضمان رعاية طبية أفضل وعلاجات وأدوية عالية الجودة. ونقوم ببناء شبكة حديثة وفعالة للنقل العام مع المشاريع الجديدة لإضافة

الخطين الثاني والثالث لمترو بنما سيتي، وبالتالي تحسين نوعية الحياة لشعبنا. وسنقوم بتطوير السياحة ودعم الربط الجوي من وإلى المدن الرئيسية في الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا. وسنحمي أنظمتنا اللوجستية والمالية لمنع الجريمة المنظمة والعصابات من الوصول إليها، وسنتصدى للجريمة والعصابات المنظمة بكل ما أوتيت الدولة من قوة لدحرها وإبعادها عن شبابنا وأحيائنا.

وستعمل حكومتنا بلا كلل لإعداد شبابنا لكي يكونوا مواطنين مسؤولين في العالم، ويهتموا بمواردنا الطبيعية بغية ضمان التنمية المستدامة. وسنعمل بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف الوطنية، والأهداف الإنمائية للألفية والتحديات الجديدة للخطة العالمية.

إننا نعيش في عالم متنوع، بثقافات وديانات وأنظمة سياسية مختلفة، لكننا نستطيع أن نجد دائما قاعدة مشترَكة في رفاه مواطنينا. هذا هو النهج الذي أدَّى إلى الاعتماد الناجح لإعلان الألفية، وسيكون المدخل إلى تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها.

إنَّ بنما بلد يحترم الآخرين ومستعدٌّ لأن يكون بمثابة جسرٍ للتفاهم، على أساس الاحترام للتنوع، التسامح، التعددية وحقوق الإنسان. وفوق كل شيء، يمكن للجمعية أن تطمئنَّ إلى أنَّ حكومة بنما هي حكومة رجال ونساء يحترمون القانون ومستعدون لأن يتشاطروا الخبرات، ويستفيدوا من أفضل الممارسات ويسهموا في تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية على الصعيد العالمي، والرفاه لجميع الشعوب.

وأودّ أن أختتم كلمتي بأن أشاطركم عبارة رافقتني منذ شبابي: ”لقد حان الوقت لكي نكرِّس قدرتنا في خدمة الآخرين.“ فعسى أن يمنحنا الله القوة لنواصل معاً بناء مستقبل أفضل لمواطنينا وللأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد خوان كارلوس باريلا رودريغيز إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطُحِب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابيلا كابانغي (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لكي أُساهم مجدداً، بالنيابة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، في المناقشة بشأن حاضر البشرية ومستقبلها. ويسرّني بشكل خاص أن تُعقَد الدورة التاسعة والستون للجمعية العامة في مرحلة بالغة الدقة للحالة الدولية. وإذا لم نكن حذرين، فإنَّ ثلاثاً من ظواهرها بالتحديد ستُعيقنا بالتأكيد في تحقيق أهدافنا المتَّفق عليها. وإنني أشير إلى مسائل الإرهاب، وتجدد ظهور فيروس إيبولا في أفريقيا والمخاطر العديدة على السلام في أرجاء مختلفة حول العالم.

وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء للدول والمنظمات الدولية، فإنَّ الإرهاب، وهو شكل متطرف من التعصُّب البشري، ما برح يوقِع ضحايا – كثيري العدد بقدر كونهم أبرياء – في جميع أرجاء العالم. وأفريقيا، التي سَلِمت ذات

يوم من هذا النوع من العنف الطائش، تشكِّل اليوم بؤرة له. فشعوب ليبيا، مالي، كينيا، الصومال، نيجيريا وبلدان أخرى عديدة في أوروبا، أمريكا وآسيا تُبتلَى بانتظام باعتداءات واحتجاز رهائن وإعدامات تعسُّفية. وعلى جميع الدول الأعضاء في منظمتنا أن تواجه الخطر جماعياً، بصفة ذلك واجباً أخلاقيا، والاستراتيجية الفعالة الوحيدة هي القضاء على هذه البربرية بصورة مؤكدة وسريعة.

ومنذ الدورة السابقة للجمعية العامة، هناك مشكلة صحية عامة رئيسية أعاقت أيضاً أفريقيا في مسارها نحو التنمية، وبالتحديد عبْر الخسارة في الأرواح البشرية الناجمة عن فيروس إيبولا في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ففي أقلّ من ستة أشهر، أزهق المرض أرواح أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص، بينهم نحو ٤٠ شخصاً في بلدي. وتقود أفريقيا معركة بطولية ضد الفيروس. وهي تستحق الدعم.

وإنني ممتنٌّ للمجتمع الدولي، الذي يدرك أنَّ البشرية كلها مهددة، فضلاً عن السكان الأفارقة المتضررين اليوم، والذي قدَّم تضامنه المؤثر والفعال للبلدان المتضررة. وأشكره على دعمه التقني واللوجستي الكبير في التصدي للوباء. وآمل أن أرى في المستقبل هذا المثال الرائع من الأخوَّة الإنسانية يسود على المنافسة العمياء التي نشهدها غالبا، وأن يظهر بالقدر نفسه من الحماسة في قطاعات أخرى.

وبالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يصيبها هذا البلاء للمرة السابعة، فإننا لم ننجح في احتواء هذا الوباء الجديد في منشئه – في أراضي بوينديي، محافظة إكواتور – فحسب، بل قدَّمنا الدعم أيضاً لمكافحة الوباء في غرب أفريقيا. أمّا الآن وقد سيطرنا كلياً على الحالة داخل البلد، فإنَّ جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة لإرسال خبرائها مجدداً إلى البلدان المتضررة الأخرى.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعلن من هذه المنصة أنّ جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاستناد إلى خبرتها في إدارة حالات تفشِّي إيبولا طوال أكثر من ٣٠ عاماً، ستُنشئ في تشرين الأول/أكتوبر مراكز تدريبية متعددة الاختصاصات، لتدريب العاملين الصحيين على الاستجابة بكفاءة، من حيث نوعية الرعاية وكميتها، لاحتياجات البلدان الأفريقية التي تضررت بهذا الوباء أو يمكن أن تتضرر به مستقبلاً.

أمَّا بالنسبة للحروب التي تجتاح أجزاء مختلفة من العالم، تشمل منطقة الشرق الأوسط، أوكرانيا، سوريا، العراق، ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، فينبغي لنا أن نستذكر أولاً أنَّ الأمم المتحدة قد أُنشئت في أعقاب حرب عالمية، بغية إرساء آليات قادرة على منع الحالات التي لا تجلب إلى العالم سوى الحزن واليأس، أو إدارتها على الأقل؛ ثم ينبغي لنا أن نتساءل لماذا يبدو البشر في هذه المرحلة، بعد عقود من مؤتمر سان فرانسيسكو، غير قادرين على صون السلام وضمانه. وعلماً مني بأنَّ أية مساهمة في هذا المجال محبَّذة، فإنني أود أن أؤكد مجدداً التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعمل دون كلل من أجل السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم قاطبة. وهذا هو سبب وجود القوات العسكرية ووحدات الشرطة الكونغولية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إنَّ مسألة السلام أساسية، إذ بدونها لا تستطيع البشرية أن تحقق أو تنفِّذ برنامجاً إنمائياً تحوُّلياً، كما هو وارد في الموضوع الرئيسي لهذه الدورة. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف ما دام أنه لم يتمَّ احتواء الإرهاب ودحر أوبئة مثل إيبولا. ونحن الكونغوليين نعرف من التجربة أنه ليس هناك تحدٍّ لا يمكن التصدي له، إذا وُجِدت الإرادة والوسيلة والعزيمة. فنحن جميعاً نعرف إين كان بلدي قبل ١٣ عاماً على الأكثر. ويسعدني اليوم أن أقول إنَّ جمهورية الكونغو الديمقراطية تقف على قدميها مرة أخرى. إنها بلد يزيد فيه كلَّ يوم قليل من توطيد

السلام الذي أرسي مؤخراً؛ بلد اقتصاده أحد الاقتصادات الأكثر حيوية في القارة، بمعدَّل تضخُّم يقارب الصفر، ونسبة نمو تجاوزت المعدل الأفريقي لنحو عقد، واحتياطيات نقد أجنبي متزايدة باطّراد؛ بلد يشهد إعادة إعمار كلي، حيث يجري شقُّ الطرق وبناء المدارس والمستشفيات والكثير من الهياكل الأساسية الأخرى بمعدل وسرعة غير مسبوقَين.

وعلى الجبهة السياسية، يبقى ترسيخ الديمقراطية وتدعيم الوئام الوطني أولوياتنا العليا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أنَّ انتخاباتنا المقبلة ستُجرى قريباً، وفقاً للجدول الزمني الذي حددته المؤسسة الوطنية المعنية، أي اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ويجري بذل كل جهد لضمان أن يخرج منها بلدنا أقوى، وأكثر سلاماً واتحاداً.

وفي ما يتعلق بالأمن، اقتربنا باطّراد من الهدف الذي حددناه لأنفسنا بإخراج القوى السلبية من أرضنا، بتطبيق مزيج حكيم من الحوار السياسي والدبلوماسية والعمل العسكري، مسهِمين بذلك في إحلال السلام في الجزء الشرقي من البلد ولدى جيراننا. ولكي نوطِّد السلام ونُحسِّن الظروف الاجتماعية للناس، فإننا نعمل لتحسين مناخ الأعمال بغية تحفيز الاستثمار، وتعزيز قيمة مضافة أكبر محلياً وإيجاد المزيد من فرص العمل.

وكما يمكن أن يُلاحَظ، لقد اختار بلدي طريق إعادة الإعمار، التنمية والانبعاث مجدداً، ودحر الفقر والظلم وعدم المساواة. ولا يمكن إنكار أنها مهمة شاقّة، وأنه لا يزال أمامنا مسار نجتازه لكي نحقق هدفنا النهائي. لكنَّ أبناء الكونغو يعالجون المسألة بحماسة وإيثار، مصممين بشكل غير مسبوق على جعْل مسيرتنا نحو التقدم لا رجعة فيها، والارتقاء بالبلد إلى مستوى من التنمية يتلاءم مع إمكاناته. وللقيام بذلك، يجب أن نحافظ على الاستقرار بكل الأثمان، وهذا ما سنكرِّس له معظم جهودنا من الآن فصاعداً. وإننا نعوِّل على الدعم من شركائنا في إيلاء الأولوية لكل شيء قد يحقق ذلك.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أودّ أن أكرّر النداء الدائم من جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمثيل أفريقيا تمثيلاً عادلاً في أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. والحقيقة هي أنه من غير المفهوم ألاَّ يكون لأفريقيا، وهي القارة التي لديها ستة من أسرع عشرة اقتصادات نمواً في العالم اليوم، والتي معدَّل نموها وسكانها الشباب هما بوادر قوة ديمغرافية مستقبلية، والتي غاباتها واحتياطيات مياهها العذبة وأراضيها الزراعية تجعلها أساسية لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، مقعد دائم في إطار الكيان المسؤول عن ضمان السلام والأمن الدوليين. وقد آن الأوان لتغيير ذلك. إنها مسألة عدالة، وهي شرط لفعاليتنا الجماعية أيضا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روسين بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية بلغاريا

اصطُحِب السيد روسين بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روسين بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بليفنيلييف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد سام كوتيسا ممثل أوغندا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أعرب عن صادق امتناني للسيد جون آش على الأعمال التي اضطلع بها بصفته رئيس الدورة الثامنة والستين.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، عانت بلغاريا ومنطقة البلقان من فيضانات غير مسبوقة. وفقد آلاف السكان منازلهم ودمرت المحاصيل وقتل العديد من الناس الأبرياء. ولم تعد العواصف العاتية أخبارا بل أصبحت جزءا من الحياة اليومية. وذكرتنا الطبيعة مرة أخرى بانه في الوقت الحالي، لا يكفي إصدار البيانات السياسية وحدها. ومن أجل مصلحة أطفالنا وكوكبنا، حان الوقت للعمل. وكما قال رجل حكيم ذات مرة، إننا لم نرث الأرض من آبائنا؛ بل استعرناها من أجل أطفالنا. ويلزم التصدي العاجل لتغير المناخ. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على تنظيمه مؤتمر قمة المناخ. وبلغاريا ستدعم بفعالية استكمال المفاوضات بشأن إبرام اتفاق عالمي جديد وملزم قانونا بشأن المناخ في عام ٢٠١٥.

وأسهمت بلغاريا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال مشاركتها الناجحة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأوفى الفريق العامل بولايته. وسيكون تقرير الفريق العامل، بالترافق مع تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/67/890، المرفق)، من الوثائق الرئيسية لمناقشاتنا المقبلة إذ ندخل المرحلة البالغة الأهمية للمناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تبقى جميع الجوانب منخرطة في الأهداف النهائية وملتزمة بهذه الأهداف – وهي إطار عمل استشرافي طموح. ولا يمكن وضع خطة حقيقة للتنمية قادرة على إحداث التغيير لما بعد عام ٢٠١٥ ما لم نعالج ثغرات الأهداف الإنمائية الحالية للألفية ونستفيد من الدروس المستخلصة. وينبغي أن يقوم الإطار الجديد على أساس مبادئ احترام حقوق الإنسان والشمولية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وتتسم الغايات الخاصة بالشباب في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف بأهمية بالغة أيضا.

ولا يمكن تصور تحقيق التنمية بدون إحلال السلام واستتباب الأمن. وأصبح ضم الاتحاد الروسي للقرم بصورة غير قانونية والنزاع في شرق أوكرانيا أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وتأثرت البيئة الأمنية في منطقة البحر الأسود تأثيرا خطيرا. ويؤدي الضم غير المشروع للقرم إلى تقويض النظام الدولي. وبعد الحرب العالمية الثانية، قمنا ببناء عالمنا على أساس مبادئ واضحة مجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وتمزقت هذه المبادئ أشلاء في غضون أسابيع. وبلدي لا يعترف بالاستفتاء غير القانوني في القرم ويدين ضم روسيا لها باعتباره انتهاكا للقانون الدولي. وشاركت بلغاريا العديد من مقدمي القرار ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

ويرحب بلدي باتفاق وقف إطلاق النار وهو يتطلع إلى تنفيذ خطة السلام. وتشيد بلغاريا بجميع الجهود الدولية للتسوية السلمية للنزاع. ونرحب بالانخراط القوي للأمين العام بان كي – مون وبمبادرات الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن جهود مجموعة الاتصال الثلاثية. وعلى روسيا وقف تسليح الانفصاليين في أوكرانيا ودعمهم.

وبعد بضعة أيام، سيصوت الأوكرانيون لانتخاب برلمان جديد. ولديهم كل الحق في اختيار مستقبلهم الخاص. ويحدوني أمل صادق في أن تشكل تلك الانتخابات خطوة رئيسية إلى الأمام في بناء أوكرانيا الديمقراطية والمزدهرة. ويمثل توقيع أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا على اتفاقات الانتساب

للاتحاد الأوروبي والمصادقة على هذه الاتفاقات مرحلة هامة في عملية الاندماج الأوروبي لتلك البلدان. وما كان ليتسنى إحداث التغيير الإيجابي المشهود حاليا في منطقة البلقان بدون قوة الدفع التي يمثلها الاندماج الأوروبي.

ولا يزال تصاعد أعمال العنف والحالة الإنسانية في سوريا مصدرا للقلق البالغ. فقد فر ملايين اللاجئين من وطنهم طلبا للأمان في البلدان المجاورة. وفقد مئات الآلاف أرواحهم. وسعى أكثر من ١٠ ٠٠٠ من اللاجئين للجوء إلى بلغاريا. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم للتراع في سوريا إلا من خلال عملية سياسية شاملة. وندعو مجلس الأمن إلى الوحدة. فوحدة مجلس الأمن بالغة الأهمية من أجل تسوية التراع.

وأدت الأزمة السورية، إلى جانب تفشي أعمال العنف والتوترات الطائفية في العراق، إلى تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وتدين بلغاريا بشدة الهجمات المسلحة وعمليات القتل التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي ضد الأقليات الدينية والعرقية وتشجب الإعدام الوحشي للأشخاص الأبرياء. وتشكل بلغاريا جزءا لا يتجزأ من التحالف الدولي الواسع لمكافحة الإرهاب. وبلدي، باعتباره عضوا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، يقدم دعمه السياسي، فضلا عن المعونة الإنسانية والمادية، حسبما يتاح له من إمكانيات. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن مكافحة التزعة إلى التطرف ودعم بناء الدولة في العراق والتعاون مع الشركاء الإقليميين أمور أساسية. ونرحب بانتخاب السيد حيدر العبادي رئيسا للوزراء في العراق. ويحدونا الأمل، في ظل قيادته، في تشكل حكومة واسعة التمثيل من أجل المحافظة على سلامة أراضي البلد وسيادته.

وتقدر بلغاريا تقديرا كبيرا الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق وتقدر إسهام السيد نيكولاي ملادينوف، وزير الخارجية البلغاري السابق، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونحن نؤيد التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس صيغة الحل القائم على وجود دولتين. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المفاوضات المباشرة بدون أي شروط مسبقة وطبقا للالتزامات الدولية ذات الصلة. وينبغي لأي وقف دائم لإطلاق النار أن يعالج الشواغل الأمنية الإسرائيلية ويلبي المطالب الفلسطينية بإلغاء نظام الإغلاق المفروض على غزة.

لقد كان اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة إنجازا هاما للمجتمع الدولي. وبعد مدة لا تتجاوز عاما بكثير، وصلت عتبة التصديقات على المعاهدة إلى ٥٠ تصديقا صباح هذا اليوم. ويسرني أن بلدي من ضمن تلك الدول الـ ٥٠ التي جعلت بدء نفاذ ذلك الصك القانوني الهام واقعا. وتسد معاهدة تجارة الأسلحة فجوة خطيرة في القانون الدولي. وهي تنشئ نظما للتجارة في الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. وفي الوقت الحالي يكتسي تنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها أهمية قصوى.

وقبل خمسة وعشرين عاما، انهار حائط برلين وبدأت عمليات الانتقال السياسي في وسط أوروبا وشرقها. واختار بلدي بلغاريا أن يصبح ديمقراطية أوروبية حديثة. وأعدنا وضع بلدنا في الطريق المؤدي إلى الحرية والاستقلال وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وأثبت مجتمعنا التزامه الصارم بالقيم والمبادئ الديمقراطية. وشهدنا تغييرات سياسية مماثلة في جميع أنحاء جنوب شرق أوروبا. وأصبحت بلدان منطقة البلقان شركاء، تشاطر القيم والمشاريع نفسها من أجل المستقبل. وأقمنا جسور

الثقة والصداقة والاحترام المتبادل. ونحن نعمل معا لتحسين الصلات والمنافسة من أجل زيادة الرخاء في منطقة البلقان.

وتكمن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في صميم السياسة الخارجية لبلدي. وازداد تعزيز التزام بلغاريا بالنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأكملها بسبب نجاح رئاسة بلغاريا للجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وبلغاريا عازمة على تقديم المزيد من الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وإعلاء شأنها على الصعيد الدولي باعتبارها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، وهي ستعول على دعم شركائها القيم لترشحها.

ويرحب بلدي بتعيين الأمير زيد رعد زيد الحسين ممثل الأردن مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان – وهو اختيار ممتاز للأمين العام. ونتمنى للأمير زيد كل النجاح في الاضطلاع بولايته.

ونؤيد خطة عمل الحقوق أولا التي وضعها الأمين العام لحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وتشيد بلغاريا بنائب الأمين العام يان إلياسون على رؤيته المتبصرة وقيادته العالمية فيما يتعلق بتلك المبادرة وبإسهامه القيم في تعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأكملها.

وتشعر بلغاريا بالقلق حيال الاعتداءات المعادية للسامية التي وقعت في الآونة الأخيرة، لا سيما في أوروبا. وبلغاريا، بوصفها بلدا أنقذ ٤٨ ٠٠٠ من يهود بلغاريا من الترحيل خلال الحرب العالمية الثانية، تدين بشدة الاتجاه المتكرر للمظاهر الوحشية والمقززة لمعاداة السامية.

وهذا العام، يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي حددت معيارا عالميا للتعزيز الفعال لحقوق الأطفال. وتشيد بلغاريا بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إسهامها الهائل خلال ذلك الوقت في تحسين حياة الأطفال والنهوض بجدول أعمال الطفل في جميع أرجاء العالم. وبلدي، باعتباره عضوا في مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف، يدعم جميع الجهود الرامية إلى حماية الطفل وتحقيق نتائج من أجل الأطفال ويشارك في هذه الجهود.

وبلدي مقتنع بأنه ينبغي أن تستمر عملية إصلاح الأمم المتحدة من أجل تعزيز فعالية المنظومة بأسرها وتمثيلها وشفافيتها، ولجعلها أكثر كفاية واستجابة للوقائع الجديدة. وبلغاريا، بوصفها عضوا في المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية، تكرر موقفها المؤيد لتخصيص مقعد غير دائم إضافي واحد على الأقل للمجموعة في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وتتطلع بلغاريا إلى العمل بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

وفي نهاية عام ٢٠١٦، ستنتهي فترة الولاية الثانية للأمين العام الحالي الذي يحظى باحترام كبير، السيد بان كي – مون. ويقدر بلدي تقديرا كبيرا قيادته الممتازة والتزامه. وتتوقع بلغاريا، حين يأتي الوقت، أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قادرة على انتخاب خلف كفؤ. وتحقيقا لتلك الغاية أود أن أشير إلى قرار الجمعية العامة، الذي ينص على أنه،

”أثناء تحديد وتعين أفضل مرشح لمنصب الأمين العام، يستمر إيلاء الاعتبار الواجب إلى أهمية التناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين“ (القرار ٥١/٢٤١، المرفق، الفقرة ٥٩).

وبلغاريا على اقتناع بأن الوقت حان أخيرا لكي تكون المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية ممثلة على رأس الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد روسين بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نيشاني (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. أولا، أود أن أهنئ رئيس الجمعية على انتخابه لذلك المنصب وأن أؤكد له على دعم بلدي الكامل خلال هذه الدورة. وأعتقد أنه، في ظل قيادته ونظرا لتجربته السابقة، سيعزز بشكل إضافي إنجازات سلفه، الذي عمل بتفان لتحقيق نتائج ملموسة.

إضافة إلى ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على رؤيته وقيادته على رأس الأمم المتحدة وعلى جهوده المستمرة لتنشيط المنظمة وإصلاحها.

إن ألبانيا ملتزمة بتحقيق فعالية الأمم المتحدة واتساقها وملاءمتها للغرض الذي أنشئت من أجله، باعتبارها منظومة متعددة الأبعاد. وندعم تعزيز دورها وإسهامها في الجهود الرمية إلى صون السلام والأمن والقضاء على الفقر وعدم المساواة والتفاوت وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها، باعتبارها قيمة عالمية للبشرية. فالأمم المتحدة الأكثر نجاعة ولديها القدرة على التصدي بسرعة للأزمات من صنع الإنسان أو الطبيعة وتستخدم بفعالية الموارد البشرية والمالية المتاحة عامل رئيسي لتحقيق تلك الأغراض بالنظر لازدياد الفوضى والجوع في العالم.

ويشكل صون السلام والأمن وإعادتهما وتعزيزهما إحدى الركائز الثلاث لأعمال الأمم المتحدة.

وفي ضوء الموارد الكثيرة جدا والكم الهائل من المعارف والقوى العاملة المستثمرة في التعامل مع الأزمات العديدة والمعقدة في جميع أنحاء العالم، من المستحيل ببساطة تجاهل الإسهام الذي تقدمه المنظمة للعالم، عاما بعد آخر وعقدا بعد آخر. لكن التحديات التي تواجه السلام والأمن والقيم الإنسانية استمرت في عام ٢٠١٤، مما يتطلب ردود فعل أكثر استجابة وتنسيقا وسرعة من جانب الأمم المتحدة.

إننا نأسف للأحداث التي وقعت في جنوب السودان، حيث جرت مآس ما زالت تهز الضمير الإنساني. فالقتال على أسس عرقية قد جلب الكثير جدا من المعاناة للسكان الأبرياء. والحل السياسي التفاوضي الذي يراعي حقوق جميع القبائل المعنية ويحميها ويحترمها هو السبيل الوحيد لإعادة بناء الثقة والتفاهم، ولفتح صفحة جديدة بما يتيح مستقبلا أفضل لأحدث البلدان عهدا في العالم.

من الصعب إيجاد كلمات لوصف الحالة في سوريا. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال المميت، يمكن بالكاد العيش في البلد. وقد وقعت جميع أنواع الفظائع. وقتل أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ شخص وأصبح الملايين لاجئين، كما أن أجزاء كبيرة من البلد أضحت في حالة خراب. وفي ظل وقوع المعارك وارتكاب الفظائع الجماعية كل يوم، فإن أي أمل في إنهاء الحرب هو حلم بعيد المنال بالنسبة لأولئك الذين لا يزالون محاصرين هناك. وانضمت ألبانيا إلى المبادرة التي

اتخذها نحو ٦٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة من أجل إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وللأسف، وعلى غرار العديد من المبادرات الأخرى في سوريا، جرى استخدام حق النقض ضد ذلك المسعى في مجلس الأمن. وإننا نكرر ونؤكد من جديد ضرورة مساءلة مرتكبي الفظائع في سوريا، وأن شعب سوريا يستحق الإغاثة والعدالة.

تشكل الأحداث التي تشهدها أوكرانيا خلال هذا العام مصدر قلق بالغ. وللأسف، فقد قام عضو في الأمم المتحدة، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، ألا وهو الاتحاد الروسي، بإحياء أمر كنا نظن أننا خلفناه وراء ظهورنا بصورة نهائية وأعتقدنا أنه أصبح من التاريخ وأنه سيكون بمثابة درس للجيل الحالي والأجيال القادمة، ألا وهو اقتراف أعمال تنتهك سيادة دولة أخرى وسلامتها الإقليمية وتخرق بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة وتقوضه.

ورغم كل الدعاية التي أطلقتها روسيا، لم تكن للأزمة الأوكرانية علاقة بحماية بحقوق المواطنين من أصل روسي. لقد كان الأمر أبسط من ذلك بكثير. فهو يتعلق من البداية بطموح بلد أقوى لإعادة رسم حدود بلد آخر من أجل إشباع طمعه في أراضي بلد مجاور. ورغم عدم قدرة مجلس الأمن على التصرف فيما يخص هذه المسألة، فقد صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة برفض الضم غير القانوني للقرم من جانب روسيا. وعبرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك ألبانيا، عن دعمها بوضوح لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وعن احترامها الكامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه، ونؤكد مجددا أن العلاقات الدولية يجب أن يحكمها الاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي والميثاق. وحالة أوكرانيا لا تمثل استثناء.

وبينما تنفجر هذه الأزمات والكوارث على نحو مخيف ويسقط العالم في دوامة انعدام الأمن، تتعرض التنمية أيضا لضغوط. والأمم المتحدة تسهم في زيادة الوعي العالمي بالتحديات التي تواجه التنمية والحلول المستدامة التي يمكن أن تحقق النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتحمي البيئة، وتضع كوكبنا على مسار مستدام.

لقد أوجدت الأهداف الإنمائية للألفية إحدى أنجح الأدوات العالمية لمكافحة الفقر في التاريخ. وحققت الأهداف الإنمائية للألفية، التي تغطي مسائل الفقر والجوع وصحة الأم والطفل والمساواة بين الجنسين والتعليم والبيئة، تقدما هاما على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، حيث تحسنت حياة ملايين الأشخاص. وأمكن خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بواقع النصف منذ عام ٢٠٠٥، ولكن ولأنه لم يتبق سوى شهور على الموعد النهائي، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

ولكن يجري حاليا إعداد خطة أخرى طموحة للاستدامة في الأجل الطويل لكي تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. وألبانيا من الدول المشاركة بنشاط في المشاورات العالمية التي تركز على جعل آراء الشعوب جزءا من صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ووافقت ألبانيا على اختبار هدف مقترح للتنمية بشأن الحوكمة وسيادة القانون والذي يهدف إلى مساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. ونأمل أن تفيد تجربتنا في مجالات رصد الحوكمة وسيادة القانون والمؤسسات القادرة الفعالة خطة الأمم المتحدة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين، وتمثل مكافحة الإرهاب أولوية تتطلب التزاما أكبر. وإننا ندرك أنه لا يمكن مواجهة هذا التهديد العالمي إلا من خلال العمل الجماعي والاستجابة القوية. وألبانيا تدين بأشد العبارات جميع الهجمات الإرهابية التي تنفذها الجماعات والتنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(داعش). وإذ تدرك ألبانيا أن الإرهاب يشكل تهديدا بلا حدود وتهديدا للقيم والمبادئ الإنسانية، وكذلك لفرادى البلدان والمناطق، فقد انضمت إلى التحالف الدولي الذي أنشئ مؤخرا بهدف ردع تنظيم داعش وهزيمته في نهاية المطاف.

لقد تغير التكامل والتعاون الأوروبيان في منطقتنا والحالة الجغرافية والسياسية والأمنية في أوروبا بشكل كبير خلال الأشهر الأخيرة. ويمثل غرب البلقان، الذي ينتمي إليه بلدي، منطقة أوروبية ذات أهمية جغرافية استراتيجية والتي التزمت مؤخرا التزاما كاملا بمسار زيادة الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع تعزيز التعاون وإرساء أمن يستند إلى العلاقات الجيدة مع جيرانها وتوطيد السلام. ويشكل المسار الأوروبي أفضل ضمان لتحقيق تلك الأهداف في منطقتنا.

إننا ملتزمون بحل مختلف القضايا الثنائية في أقرب وقت ممكن، وبما يحقق مصلحة شعبنا وعلاقاتنا مع بلدان الجوار. وندرك تماما أنه يجب أن نتخذ عددا من التدابير للقضاء على الفساد والجريمة المنظمة. وأبدينا، على غرار كل دولة في المنطقة، استعدادنا لإجراء إصلاحات مشتركة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرخاء لمواطنينا وفتح الأسواق وجذب الاستثمار الأجنبي.

إن جمهورية كوسوفو عضو من أعضاء جماعتنا لغرب البلقان، وأصغر دولة في المنطقة. وفي أقل من ست سنوات، استطاعت كوسوفو، كدولة مستقلة، من خلال خطة تنمية تحويلية، أن تنعم باعتراف دولي بها على نطاق واسع ودون انقطاع، والاندماج بنجاح في منظمات دولية وإقليمية وعالمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للتنمية، ولجنة البندقية، وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا وجهات أخرى. وأصبحت كوسوفو عاملا مهما لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وتؤيد ألبانيا بشكل كامل تنميتها الشاملة، فضلا عن استقرارها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها الحالية.

لقد مهد التقدم الذي حققته كوسوفو، والمناخ الجديد في المنطقة، وضرورة مضي المنطقة ككل قدما نحو المزيد من التعاون والازدهار، الطريق أمام نجاح المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا بوصفهما شريكتين متساويتين في البحث عن حلول عملية للمسائل التقنية ذات الأهمية بالنسبة لمواطني كلا البلدين. وقد أظهر الوقت أن المشاركة في الحوار كانت قراراً حكيماً. وأسفر الحوار عن تحقيق نتائج ملموسة، وأدى إلى تقارب بين البلدين، ومهد وعجل طريق اندماج كلتا الدولتين في الاتحاد الأوروبي. إن ألبانيا تؤيد بالكامل عملية الحوار، وتدعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها.

إعترفت بكوسوفو حتى الآن، مائة وثمانية دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما يشكل أكثر من نصف عضوية الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن الاعتراف شكل عاملا هاما في إحراز تقدم من قبل كوسوفو. ولذلك السبب، وكما في السابق، فإننا نحض البلدان التي لم تعترف بعد بكوسوفو على القيام بذلك، لأنها بذلك لن تساعد فحسب شعب كوسوفو على المضي قدما نحو المستقبل، بل ستساهم أيضا في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مسعود خان (باكستان).

إننا لا نزال على قناعة بأن التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق أوهريد الإطاري، يمثل شرطا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار المستدام في مقدونيا، من أجل توطيد الديمقراطية وسيادة القانون، ولينال ألالبان حقوقهم ويمارسونها. كما تشجع ألبانيا على مواصلة الحوار بين سلطات بلغراد والألبان في وادي بريشيفا، من أجل تعزيز حقوقهم وفقا للمعايير

الدولية، مع التركيز بوجه خاص على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية.

وتحولت ألبانيا خلال العقدين الماضيين، من دولة شمولية إلى ديمقراطية فعالة. والتقدم واضح، في المقام الأول، في مجال حقوق الإنسان. إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، يمثلان إحدى أولوياتنا الوطنية وجزءا من سياسة ألبانيا الخارجية. وتقدم ألبانيا نموذجا قيما في احترام التنوع، والتسامح، والتعايش في منطقة البلقان وخارجها. إن التسامح وحسن الضيافة بالنسبة للشعب الألباني قيمتان مستمدتان من التقاليد الوطنية.

إن تقديم ألبانيا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ ليس سوى نتيجة منطقية لمضينا على الطريق صوب بناء مجتمع يقوم على أساس حقوق الإنسان. ونحن على ثقة بأنه قد تراكم لدى ألبانيا خبرة قيمة في مجال الديمقراطية على مر السنين، يمكن أن تتشاطرها مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن ألبانيا ملتزمة بتقديم منظور وطني وإقليمي خلال مداولات المجلس، من خلال إعادة تأكيد شمولية حقوق الإنسان وغير قابليتها للتجزئة وترابطها.

إننا ندرك بأن عضويتنا في المجلس خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ تحد يحمل في طياته مسؤولية كبيرة لنثبت جدارتنا واستحقاقنا ثقة الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، فإن عضوية مجلس حقوق الإنسان يمكن أن تكون بمثابة حافز بالنسبة لبلدي في اتجاه المزيد من الديمقراطية ورفع معايير حقوق الإنسان. بالتالي، فإن ألبانيا بعد حصولها على تأييد مجموعة دول أوروبا الشرقية، فإنها ترحب بدعم باقي الدول الأعضاء لترشيحها لعضوية المجلس وتقدره.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد عزم ألبانيا على مواصلة تقديم الدعم لجدول أعمال الأمم المتحدة وتعزيز دور الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد يانوس آدير، رئيس هنغاريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس هنغاريا.

اصطُحب السيد يانوس آدير، رئيس هنغاريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يانوس آدير، رئيس هنغاريا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس آدير (تكلم بالهنغارية؛ وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): ”إن كنتم تسعون للسلام، فأعدوا العدة للحرب“. تلك هي كلمات ببيلوس فلافيوس فيجيتيوس ريناتوس من كتيبه (الوجيز في فن الحرب) الذي كُتب في القرن الرابع أو الخامس منذ أكثر من ألف وستمائة عام مضى، وقد اقتبس الناس تلك الكلمات في العديد من المرات والظروف. إذا كانت الجمعية العامة ترى بعد كل هذا أنني أود التكلم عن الحروب والصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، فربما جانبها الصواب. بدلا من ذلك، أود أن أتكلم إلى الجمعية العامة عن حرب ومعركة يبدو أننا قد خسرناها. إنها حرب نشنها ضد بيئتنا الطبيعية، وضد طبيعتنا الإنسانية.

قبل يومين، إستمع العديد منا هنا، في قاعة الجمعية العامة، إلى ما قاله الأمين العام بان كي – مون والرئيس أوباما بشأن الآثار الوخيمة المترتبة عن تغير المناخ (انظر A/69/PV.6)، وقد استمعنا إلى إحصاءات مفصلة جدا تبين خطورة الحالة والحاجة إلى حشد جهودنا. إننا نحضر لذلك منذ فترة طويلة.

متى لاحظنا لأول مرة علامات على وجود مشاكل مع البيئة؟ قد يكون القليل من الناس على دراية بأن أول إشارة واضحة ظهرت في عام ١٨٩٦، عندما كتب عالم سويدي أن الزيادة في مستوى ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة؛ وبعد مرور ٦٠ عاما، أصبحت لدينا قياسات دقيقة تدعم مقولته. وتعين الأمر انقضاء ٣٠ عاما أخرى قبل أن يُفهم هنا، في الأمم المتحدة، ضرورة إبرام نوع من أنواع المعاهدات أو الاتفاقات في المستقبل لمعالجة هذه المسألة، وعشر سنوات أخرى قبل التوقيع على بروتوكول كيوتو. وبين الإدراك الأول وتنفيذ اتفاق كيوتو، انقضى قرن من الزمان.

وبعد كيوتو، انعقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات العلمية والتجمعات السياسية. وفي العقود الأخيرة، تحدث الكثيرون في العديد من المناسبات عن الآثار المترتبة على تغير المناخ والحاجة إلى القيام بشيء ما. ولا تزال الحالة آخذة في التردي. وأود الاستشهاد بإحدى الإحصائيات. منذ عام ١٩٩٠ – أي خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية – فقد شهدنا زيادة بنسبة ٣٠ بالمائة في مستوى ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على الرغم من كل ما بدا من تصميم واتفاق كيوتو وجميع الوعود.

وعلى الرغم من أن الطبيعة الأم قد حذرت مرارا وتكرارا، فلا تزال الحوادث المناخية المناوئة مستمرة، تقع الواحدة تلو الأخرى. وأود أن أذكر بعض الأمثلة من العام الماضي. في عام ٢٠١٣ في ولاية أوتار براديش في الهند، انخفضت درجات الحرارة إلى مستوى التجمد في كانون الثاني/يناير، الأمر الذي لم يحدث من قبل. وفي الوقت نفسه، في لابلاند في فنلندا – لا منطقة البحر الأبيض المتوسط – في أيار/مايو وصلت درجة الحرارة إلى ٣١ درجة مئوية، في حين شهد بيت لحم عيد ميلاد مكسو بالثلج لا يذكر أحد أنه قد شهده من قبل. وفي أستراليا، على مدى ٩٠ يوما في الصيف الماضي، تم تسجيل ١٢٣ رقما قياسيا في درجات الحرارة.

أما نهر الدانوب فهو أكبر الأنهار في أوروبا، وقد حذرنا مرارا وتكرارا. وأود أن أقدم تقريرا عن مثال هنغاري. منذ قبل الحرب العالمية الثانية، فاض نهر الدانوب مرات عديدة، ولكن حتى وقت قريب لم يرتفع أبدا إلى مستوى الثمانية أمتار، حتى عند أعلى نقطة من الفيضان. ولكنه في السنوات الأربع الماضية، ارتفع أعلى من ثمانية أمتار في أربع مناسبات منفصلة. وقد ارتفع في واقع الأمر في العام الماضي لما يقرب من تسعة أمتار.

إن الفيضانات والأعاصير وغيرها من الأحداث الجوية السيئة تقع في مناطق لم تحدث فيها من قبل، وفي أوقات غير مسبوقة من السنة. وإننا نجتمع هنا في نيويورك، حيث تسبب الإعصار ساندي الذي وقع قبل عامين في أضرار تقدر قيمتها بمبلغ ٢٠ بليون دولار، ومصرع ما يزيد عن ٤٠ شخصا. لقد حدث كل هذا على الرغم من حقيقة أن العلماء قد حذروا منذ سنوات طويلة القيادات في مدينة نيويورك من إمكانية حدوث مشاكل وأنه ينبغي تعزيز الحماية بالحواجز، في جملة أمور. كان من الممكن إنفاق بضع مئات من ملايين الدولارات لهذا الغرض؛ ولكن بدلا من ذلك، تكلفت الأضرار التي أحدثها ساندي أكثر بكثير. ولذلك السبب، استمعت الجمعية قبل يومين إلى عمدة نيويورك متحدثا عن الخمسة وثلاثين سنة المقبلة والرغبة في الحد من الانبعاثات في نيويورك بنسبة ٨٠ في المائة.

وفي الأيام الأخيرة، تكلمنا في العديد من المناسبات عن أعمالنا التحضيرية لمؤتمر باريس عام ٢٠١٥، والرغبة في التوصل إلى اتفاق هناك. وأعتقد أن هناك حاجة للإعراب عن التقدير للأمين العام بان كي – مون، فقد قدم بحق ما في وسعه من أجل كفالة أن نتمكن من التوصل إلى نتيجة مشتركة في باريس في عام ٢٠١٥. والسؤال هو، هل نحن الدول الأعضاء نفعل كل ما في وسعنا؟ وهل سنفعل كل ما في وسعنا لضمان تحقيق النجاح في باريس؟

لم تشعرني الكلمات التي سمعتها خلال الأيام القليلة الماضية بالتفاؤل. لقد صرفت الكلمات التي سمعتها النظر عن المسؤولية وجسدت نوعا من ضيق الأفق السياسي الذي لا يبشر بالخير على الإطلاق. لماذا لا نستطيع الاستماع إلى حكمة ومشورة علمائنا؟ لماذا لا نستطيع أن نقبل النتائج العلمية التي تبدو اليوم واضحة؟ لماذا لا نستطيع قبول الإشارات التي يرسلها كوكبنا؟ لماذا لا نستطيع الاستفادة من الدروس التي تقدمها الطبيعة الأم؟ لماذا لا نتعلم من تجربتنا؟

هناك مثال جيد يمكننا أن نتعلم منه. إنه يتعلق بغازات الكلوروفلوروكربون، والضرر الذي تحدثه على طبقة الأوزون. تم استخدام تلك الغازات بصورة أساسية للمرة الأولى في الخمسينات من القرن الماضي. ولم يستغرق الأمر سوى ٣٠ عاما ليتقلص حجم طبقة الأوزون بنسبة ٤٠ في المائة في المنطقة التي تعلو أنتاركتيكا. ولقد كان ذلك وقتا كافيا أيضا ليفهم الناس في جميع البلدان العواقب الطبية. وأذكر، من بين أمور أخرى، ارتفاع عدد حالات الإصابة بالسرطانات الجلدية. ولم يتم التوصل بصورة أساسية إلى اتفاق في مونتريال سوى في اللحظة الأخيرة، ونتيجة لذلك قمنا بحظر تلك الغازات. وبعد ٣٥ عاما، شهدنا في الأسبوع الماضي التقرير الأول الذي يناقش إعادة تكوين طبقة الأوزون.

وفيما يتعلق بضيق الأفق السياسي، فقد شهدنا أمثلة على ذلك في الماضي. وسأذكر واحدا. لقد قال دونالد هوديل وزير الداخلية في عهد الرئيس الأمريكي ريغان إن أحد سبل الوقاية من تآكل طبقة الأوزون هو شراء قبعات ذات حواف كبيرة وارتداء نظارات شمسية معتمة. لماذا يجب أن ننتظر إلى أن ينتج عن تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو حالة بخطورة تلك المتعلقة بطبقة الأوزون؟ لماذا لا نستطيع أن نحقق النجاح في باريس في أواخر العام المقبل مثلما حققناه في مونتريال؟

أعتقد أن المشكلة أكبر مما نتصور. لقد سبق واتفق العلماء على أن الهدف المنشود والمنصوص عليه في كثير من الأحيان المتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى درجتين مئويتين أصبح أمرا بعيد المنال على نحو متزايد. وقبل بضعة أيام فقط، قرأنا أن تركيز ثاني أكسيد الكربون لم يكن في أي وقت أعلى مما كان عليه في السنة الماضية. ربما وصلنا إلى المرحلة التي سيخبرنا العلماء عندها، سواء توصلنا إلى اتفاق اليوم أو غدا أو لم نتوصل، أن جميع عواقب القرارات غير المسؤولة التي اتخذت في الماضي والحاضر ستظل محسوسة في المستقبل في شكل فيضانات وأعاصير وغيرها من الأحوال المناخية السيئة.

علينا أن نقبل فكرة – وأود أن أقول إن ذلك سيكون صعبا للغاية – أن الجيل القادم، جيل أطفالنا، سيتعين عليه للأسف أن يتعايش مع ذلك الوضع. سنضطر إلى دفع ثمنا باهظا نتيجة سياساتنا البيئية غير المسؤولة.

واليوم، لم يعد يكفي الحد من الانبعاثات.

لم يعد كافيا الاتفاق على الحد من الانبعاثات. علينا أن نستعد للمزيد من الأحداث والكوارث الطبيعية الأكثر خطورة. وعلينا أن نصغي إلى نصيحة نيكولاس ستيرن، الذي قال قبل ثماني سنوات بأنه إذا لم ننفق ١ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي على الوقاية، قد تصل الأضرار

البيئية التي سنعاني منها ما يناهز ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد أشرت للتو إلى مثال مدينة نيويورك. حيث كان من شأن بضع مئات من ملايين الدولارات أن تكون كافية لتخفيف أضرار بلغت بلايين عدة. ويخبرنا مثال نيويورك بأننا

لسنا في الساعة الرابعة والعشرين، بل في الخامسة والعشرين. إن المأساة التي عانت منها هذه المدينة، البلد المضيف لاجتماعنا، تبرر مرة أخرى كلمات فيجيتيوس، مع تعديلها شيئا ما لتلائم الحالة، إذا كنت تسعى إلى الهدوء فاستعد للكوارث.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس هنغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يانوس آدر، رئيس هنغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠ .